جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

العلاقة بين جدة وولاية الحبش في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي

إعداد

د/حمساء حبيش رزاح ماضي آل قويد الدوسري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
بقسم التاريخ والآثار – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك خالد

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الثالث .. أغسطس)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

العلاقة بين جدة وولاية الحبش في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي.

حمساء حبيش رزاح ماضي آل قويد الدوسري

قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ.

البريد الإلكتروني: Halldosri@kku.edu.sa

الملخص:

كانت الصلات بين سواكن والحجاز موجودة قبل قرنين من وصول العثمانيين إلى المشرق العربي؛ إذ كانت السلطة الإدارية بها مرتبطة بنفوذ أمير مكة وسلطته، حيث أشار إلى ذلك الرحالة ابن بطوطة، عندما ذكر أن سلطان سواكن حين وصوله إليها في سنة ٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م، هو الشريف زيد بن أبي نمي، واستمرت سواكن تستقبل أفواجا من القبائل العربية التي كانت تصل إليها عبر البحر الأحمر من اليابس المقابل مباشرة، وازدهرت سواكن وازدهر نشاطها التجاري الذي استرعى نظر مصر، وجذب انتباهها، حتى عمل سلاطين المماليك على وضع أيدهم عليها، بعد أن أصبحت مركزا لنشاط تجاري كبير، وبعد ظهور الدولة العثمانية في المشرق العربي، واستيلائها على مصر والحجاز في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م سارع السلطان سليم الأول، بإرسال عدد من الجنود العثمانيين إلى سواكن؛ لتأكيد نفوذهم عليها، ثم تابع الجنود سيرهم عبر خط الساحل حتى وصلوا إلى زيلع جنوبا، ومن ثم ورث العثمانيون نفوذ المماليك على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وقد ظل النفوذ العثماني في تلك المناطق شكليا لمدة اثنتين وأربعين سنة حتى نجح أوزدمر باشا بالسيطرة الفعلية على تلك المناطق من سواكن شمالا حتى مصوع وزيلع جنوبا، وتأسيس (ولاية الحبش)، وتسعى هذه الدراسة إلى استجلاء طبيعة العلاقات السياسية والإدارية بين الولايتين، بصفتهما قطبين بارزين في السياسة العثمانية في البحر الأحمر في تلك المدة الزمنية، خاصة بعد الانسحاب العثماني من اليمن في سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م؛ لمواجهة النفوذ الإنجليزي المتزايد في البحر الأحمر، وذلك في ضوء الأحداث التي مرت بهما الولايتين، في تاريخ علاقاتهما المشتركة، وتحليلها تحليلا تاريخيا، إلى جانب كشف الأسس والمرتكزات التي انطلقت منهما في ربطهما إداريا تحت سلطة والي جدة العثماني.

الكلمات المفتاحية: جدة، ولاية الحبش، سواكن، مصر، مصوع، الدولة العثمانية، العلاقات السياسية والإدارية.

The relationship between Jeddah and the state of Habash in the twelfth century AH / eighteenth century AD.

Hamsa Hobeish Razah Madi Al Qwaid Al Dossary
Department of History and Archeology - College of Arts and Human Sciences - King Khalid University.
Email: Halldosri@kku.edu.sa

Abstract:

The links between Suakin and the Hijaz region were not politically and administratively born of the Ottoman era, but their manifestations existed two centuries before the arrival of the Ottomans to the Arab Mashreq, as the administrative authority in it was linked to the influence and authority of the Emir of Mecca, as the traveler Muhammad bin Abdullah bin Battuta pointed out when he mentioned that the Sultan of Suakin when he arrived there in the year 725 AH / 1324 AD, is Sharif Zaid bin Abi Nami, Suakin continued to receive regiments of Arab tribes that were reaching them across the Red Sea from the land directly opposite the land, and Suakin flourished and flourished its commercial activity, which drew the attention of Egypt, and attracted its attention, until the Mamluk sultans worked to put their hands on it, after it became a center of great commercial activity, After the emergence of the Ottoman Empire in the Arab Mashreq, and its seizure of Egypt and the Hijaz in the year 923 AH / 1517 AD Sultan Selim I hurried to send a number of Ottoman soldiers to Suakin to assert their influence over it, then the soldiers continued their march across the coast line until they reached Zaila in the south, and then the Ottomans inherited the influence of the Mamluks on the western coast of the Red Sea .The Ottoman influence in these areas remained nominal for forty-two years, from 923 AH / 1517 AD until 965 AH / 1557 AD, when Özdmer Pasha succeeded in effectively controlling those areas from Suakin in the north to Massawa and Zaila in the south, and establishing what is known as (Wilayat al-Habash).This study seeks to clarify the nature of the political and administrative relations between the two states, as prominent poles in the Ottoman policy in the Red Sea in that period of time, especially after the Ottoman withdrawal from Yemen in the year 1045 AH / 1635 AD,T0 confront the growing English influence in the Red Sea, and to secure Islamic sanctities in the Hijaz from the, in light of the events that the two states went through, in the history of their joint relations, and analyzed historically, in addition to revealing the foundations And the foundations that started from them in linking them administratively under the authority of the Ottoman governor of Jeddah.

Keywords: Jeddah, Wilayat Al-Habash, Suakin, Egypt, Massawa, Ottoman Empire, Political And Administrative Relations.

بسم الله الرحمن الرحيم

موضوع الدراسة:

لم تكن الصلات بين سواكن ومنطقة الحجاز من الناحية السياسية والإدارية وليدة العصر العثماني، بل كنت مظاهرها موجودة قبل قرنين من وصول العثمانيين إلى المشرق العربي ؛ إذ كانت السلطة الإدارية بها مرتبطة بنفوذ أمير مكة وسلطته، حيث أشار إلى ذلك الرحالة محمد بن عبد الله بن بطوطة، عندما ذكر أن سلطان سواكن حين وصوله إليها في سنة ٧٢٥هـ/ ١٣٢٤م، هو الشريف زيد بن أبي نمي، وكان يحكمها من قبل قبائل البجة أخواله[١].

واستمرت سواكن تستقبل أفواجا من القبائل العربية التي كانت تصل إليها عبر البحر الأحمر من اليابس المقابل مباشرة، وازدهرت سواكن وازدهر نشاطها التجاري الذي استرعى نظر مصر، وجذب انتباهها، حتى عمل سلاطين المماليك على وضع أيدهم عليها، بعد أن أصبحت مركزا لنشاط تجاري كبير، فكانوا يرسلون إليها الأمناء من مصر كل عام، كما كانوا يرسلون الحملات العسكرية من حين إلى أخر؛ لحفظ النظام وإقرار السلام من جهة، وتثبيت سلطتهم وترسيخ وجودهم في المنطقة، وجلب السلع المختلفة، وجباية الضرائب من جهة أخرى .

وبعد ظهور الدولة العثمانية في المشرق العربي، واستيلائها على مصر والحجاز في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وسقوط دولة المماليك الجراكسة، قوبل هذا الانتصار في الإمارات الإسلامية في شرق إفريقيا بسرور بالغ، وأرسلت مندوبيها

---

١ **أول بلد البجة من قرية تعرف بالحزبة معدن الزمرّذ في صحراء قوص، وبين هذا الموضع، وبين قوص نحو من ثلاث مراحل، وآخر بلاد البجة، أوّل بلاد الحبشة، (شرق السودان حالياً) وهم بادية يتبعون الكلأ، حيثما كان الرعي بأخبية من جلود. وأنسابهم من جهة النساء، ولكل بطن منهم رئيس. المقريزى**– المواعظ والاعتبار ج١ ص٣٥٩.

إلى الدولة العثمانية، تعلن خضوعها وسيادتها للحكم العثماني، فسارع السلطان سليم الأول عقب استلائه على مصر والحجاز، بإرسال عدد من الجنود العثمانيين إلى سواكن ؛ لتأكيد نفوذهم عليها، ثم تابع الجنود سيرهم عبر خط الساحل حتى وصلوا إلى زيلع جنوبا، ومن ثم ورث العثمانيون نفوذ المماليك على الساحل الغربي للبحر الأحمر .

وقد ظل النفوذ العثماني في تلك المناطق شكليا لمدة اثنتين وأربعين سنة، من سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى سنة ٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م، عندما نجح أوزدمر باشا بالسيطرة الفعلية على تلك المناطق من سواكن شمالا حتى مصوع وزيلع جنوبا، وتأسيس ماعرف بـ(ولاية الحبش) .

وتسعى هذه الدراسة إلى استجلاء طبيعة العلاقات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية بين الولايتين، بصفتهما قطبين بارزين في السياسة العثمانية في البحر الأحمر في تلك المدة الزمنية، خاصة بعد الانسحاب العثماني من اليمن في سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م ؛ لمواجهة النفوذ الإنجليزي المتزايد في البحر الأحمر،، وذلك في ضوء الأحداث التي مرت بهما الولايتين،في تاريخ علاقاتهما المشتركة، وتحليلها تحليلا تاريخيا، إلى جانب كشف الأسس والمرتكزات التي انطلقت منهما في ربطهما إداريا تحت سلطة والي جدة العثماني .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية بين الولايتين في الفترة الزمنية المحددة للدراسة، ومدى نجاح السياسة العثمانية في توثيق هذا الارتباط ؛ لدعم مساعيها في ترسيخ وجودها في الحجاز من جهة، وتحقيق سياستها الاستراتيجية في البحر الأحمر من جهة أخرى، والتعرف على المتغيرات التاريخية الداخلية والخارجية المؤثرة على علاقاتهما، من خلال إبراز عوامل هذا الارتباط ومظاهره المتعددة

فـي الجوانـب السياسـية والإداريـة والعسـكرية والاقتصـادية، مـع توضـيح وضـع الحامية العسكرية العثمانية في ولاية الحبش في ظل هذا الارتباط الإداري الجديد

الحدود المكانية والزمنية للدراسة :

أما الحدود المكانية لموضوع الدراسة، فقد اقتصرت في حدودها المكانية على كل من جدة، وولاية الحبش بمفهومها الإداري أثناء تبعيتهما للدولة العثمانية في تلك الحقبة التاريخية، كما اقتصرت في حدودها الزمنية على القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، الذي تم فيه ربط جدة بولاية الحبش، خاصة بعد أن أرتقت ولاية جدة، إلى بكلربكية عثمانية مستقلة[1]، تدار بواسطة الباشا العثماني المعين مباشرة من الإدارة المركزية في إستانبول من وزراء منصب الصدر الأعظم المعزولين برتبة (وزير) ولقب (باشا).

مشكلة البحث (التساؤلات)

١-ما مدى أهمية العلاقة بين جدة وبلاد الحبش خلال فترة الدراسة؟.

٢-هل نجحت الدولة العثمانية فى تدعيم هذا الارتباط لتأمين مصالحها فى البحر الأحمر؟.

٣-كيف تم استخدام الحامية العسكرية العثمانية فى الحبش للحفاظ على الاستقرار فى جدة؟.

منهج الدراسة:

أما المنهج الذي سوف تعتمد عليه هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي الوصفي القائم على الاستنتاج والتحليل، وتقصي المعلومات وجمعها من الوثائق والمصادر المختلفة ورصدها، ومن ثم تحليلها ومناقشتها في إطار الحقائق التاريخية التي تعالج في هذه الدراسة مع الأخذ بأداة تحليل النص عن طريق

١ بكلربكية هى وحدة إدارية عليا فى الدولة العثمانية تتبع السلطان وحاكمها يسمى بكلربكى.

النقد التاريخي .

محتوى الدراسة:

أما محتوى الدراسة فقد احتوت على ثلاثة مباحث رئيسة، إضافة إلى المقدمة والخاتمة والتوصيات والملاحق ومصادر الدراسة ومراجعها.

فالمقدمة: تركزت على خطة الدراسة ومنهجها.

التمهيد : وجاء بعنوان :(الصلات التاريخية بين جدة وسواكن)

أما المبحث الأول: فكان بعنوان : (دخول سواكن ومصوع تحت السيادة العثمانية وارتباطهما بمصر في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين)

أما المبحث الثاني: فجاء بعنوان : (ارتباط ولاية الحبش بجدة في بداية القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي) ويشمل :

١- عوامل الارتباط السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي ومظاهره

٢- وضع الحامية العسكرية في ولاية الحبش في ظل الارتباط الإداري الجديد .

أما المبحث الثالث : فكان بعنوان : (ضعف النفوذ العثماني في ولاية الحبش في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي) .

أما الخاتمة: فتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وهي مهمة ومتعددة، إضافة إلى التوصيات التي تقدمها الدراسة .

مصادر الدراسة ومراجعها:

أما ما يتعلق بمصادر الدراسة ومراجعها فسوف تعتمد على مجموعة من الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول، وأرشيف دارة الملك عبد العزيز بالرياض،إلى جانب كتب السالنامات الحجازية، وكتب الرحالة الذين زاروا جدة وسواكن في تلك المدة المحددة للدراسة، إضافة إلى المراجع العربية والأجنبية والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة .

ملاحق الدراسة:

أما ملاحق الدراسة: فتضم عدة ملاحق، الملحق الأول: خصصته للوثائق، والملحق الثاني: خصصته للجداول، والملحق الثالث للصور، والملحق الرابع للوحات والأشكال التوضيحية، إلى جانب الخرائط التفصيلية .

وأخيرا أدعو المولى عز وجل أن يوفقني في إخراج هذه الدراسة في شكل علمي جاد ومتميز، وأن تكون هذه الدراسة المتواضعة ثمرة نافعة للقراء والباحثين، وأن تضيف لبنة جديدة إلى لبنات تاريخ بلادنا الحبيبة إبان العصر العثماني والله ولي التوفيق إنه على كل شيء قدير وهو حسبي ونعم الوكيل.

لم تكن الصلات بين سواكن ومنطقة الحجاز من الناحية السياسية والإدارية وليدة العصر العثماني، بل كانت مظاهرها موجودة قبل قرنين من وصول العثمانيين إلى المشرق العربي؛ إذ كانت السلطة الإدارية بها مرتبطة بنفوذ أمير مكة وسلطته، حيث أشار إلى ذلك الرحالَّة محمد بن عبدالله بن بطوطة[1] عندما ذكر أن سلطان سواكن حين وصوله إليها في سنة

(١) محمد بن عبدالله بن بطوطة : هو الرحالّة المغربي محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن بطوطة اللواتي الطنجي، ولد في طنجة في سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٤م، ونشأ بها، بدأ رحلته من المغرب إلى مصر، ثم إلى الشام، ثم إلى تبوك، ثم إلى المدينة المنورة، ومنها إلى مكة المكرمة، ثم رحل إلى نجد، ، ودخل بلاد الهند والسند والصين، ثم عاد لليمن، وقد لقي العديد من العلماء والملوك، وتولى القضاء بالهند ، ثم عاد لليمن، وقد لقي العديد من العلماء والملوك، وبقي في رحلته سبع وعشرين سنة، ودون مشاهداته في كتابه: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الآثار، المشهور بـ (رحلة ابن بطوطة)، وتوفَّى في مراكش في سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م. انظر: موسى، محمد بن حسن بن عقيل. المختار من الرحلات الحجازية إلى مكة والمدينة النبوية. ط١. جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، جـ١،ص٢٢١.

٧٢٥هـ/١٣٢٤م، هو الشريف زيد بن أبي نمي[١]، وكان يحكمها من قبل قبائل البجة[٢] أخواله[٣].

واستمرت سواكن تستقبل أفواجاً من القبائل العربية من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي حتى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وكانت تلك العناصر العربية تصل إليها عبر البحر الأحمر من اليابس المقابل مباشرة؛ طلباً للاستقرار في الوطن الجديد، وازدهرت سواكن، وازدهر نشاطها التجاري الذي استرعى نظر مصر، وجذب انتباهها، حتى عمل سلاطين

(١) الشريف زيد بن أبي نمي: هو زيد بن أبي نمي محمد بن حسن بن علي بن قتادة بن مطاعن بن عيسى بن علي الحسني المكي، كانا أخواه رميثة وحميضة هما أمراء مكة بالشراكة أثناء توليه حكم سواكن. انظر: الطبري، محمد بن علي بن فضل. تاريخ مكة المسمى (إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن) تحقيق: محسن محمد حسن سليم. ط١. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، د.ت، جـ١، ص ١٣٣.

(٢) قبائل البجة: أصلها من القبائل الحضرمية التي ترجع إلى قبائل كندة وقد هاجرت من حضرموت إلى نجد، في حين سكن فرعها الثاني في مدينة الكاظمة التي تقع في الكويت تحت اسم (الجهرة) أما الفرع الثالث فقد هاجروا إلى السودان، واحتفظوا بلغتهم القديمة الكوشيتة وعاداتهم العشائرية، واعتنقوا الإسلام في وقت مبكر . (انظر: A.Panl. **A history of the Beja tribes of the sudan**. Cambridge. 1954. pp 64-65 **) وينتشرون في المناطق الممتدة ما بين مصر والسودان ومن مصوع شمالاً حتى ميناء عصب جنوباً، وكان للبجة عدة ممالك، لكل مملكة منها ملك مستقل، كما تتفرع قبائل البجة إلى عدة بطون ، منها أربعة رئيسة، هي : البشاريون في الشمال، والأمرار جنوب البشاريون، والهدندوه، والبني عامر. انظر: القوصي، عطية، تاريخ دولة الكنوز الإسلامية. ط١. القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص ص ٣٠-٣١.**

(٣) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار المسمى (رحلة ابن بطوطة). ط١. بيروت: دار صادر، ١٣٨٤هـ/١٩١٤م، ص ٢٤٥. وانظر: خريطة رقم (١).

خريطة رقم (١)

المصدر: ويكيبيديا

المماليك على وضع أيديهم عليها نهائياً، بعد أن أصبحت مركزاً لنشاط تجاري كبير[١]، وأصبح لهم مصالح تجارية بها، ورعايا مقيمون بها للعمل في التجارة، وبذلوا كل ما في وسعهم لرعاية سواكن والسواحل الجنوبية حتى ميناءي مصوع وزيلع، فكانوا يرسلون إليها الأمناء من مصر كل سنة، كما كانوا يرسلون الحملات من حين إلى آخر؛ لحفظ النظام وإقرار السلام من جهة، وتثبيت سلطتهم، وترسيخ وجودهم في المنطقة، وجلب السلع المختلفة، وجباية الضرائب من جهة أخرى[٢].

أولاً : دخول سواكن ومصوع تحت السيادة العثمانية وارتباطهما بمصر في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/السادس عشر والسابع عشر الميلاديين :

بعد ظهور الدولة العثمانية في المشرق العربي بصفتها دولة إسلامية كبيرة، وسيطرتها على مصر والحجاز في سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، وبعد سقوط دولة المماليك الجراكسة، قُوبل هذا الانتصار في الإمارات الإسلامية في شرق

---

(١) كانت سواكن في البداية من الموانىء الصغيرة غير المشهورة، حيث كانت تعاصر كل من: باضع، ومن بعدها عيذاب ، ولم يكن لها علاقة بالسفن الملاحية الكبيرة القادمة من المحيط الهندي، حيث كانت شهرة باضع، ومن بعدها عيذاب في خدمة التجارة والملاحة تقلل من قيمة سواكن؛ ولذلك كانت خدماتها محدودة، تقتصر على تصريف بعض سلع الدويلات المسيحية، كما كانت مركزاً لمرور المسيحيين إلى الأراضي المقدسة في أورشليم، ولكن بعد اندثار عيذاب في عهد السلطان المملوكي برسباي في سنة ٨٣٠هـ/١٤٢٦م، وهجرة أهلها إلى سواكن لاستئناف نشاطهم في خدمة التجارة والملاحة، تطورت سواكن، وازدهرت، وأصبحت ميناء السودان الرسمي في خدمة مرور السلع السودانية والإفريقية إلى عالم البحر الأحمر. انظر: الشامي، صلاح الدين. الموانىء السودانية– دراسة في الجغرافية التاريخية. السودان: الإدارة العامة للثقافة، د.ت، ص ص ١٠٤–١٠٥. وانظر: خريطة رقم (٢).

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٩.

إفريقيا بسرور بالغ، وأرسلت مندوبيها إلى الدولة العثمانية؛ تعلن خضوعها وسيادتها للحكم العثماني؛ فسارع السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) عقب استيلائه على مصر والحجاز بإرسال عدد من الجنود العثمانيين إلى سواكن؛ لتأكيد نفوذهم عليها[١]، وحمايتها، خاصة بعد وصول الأسطول البرتغالي إليها في سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م بقيادة القائد البرتغالي دون جوان دي كاسترو Don Joan de Castro، في الوقت ذاته الذي كانت فيه جيوش

(١) بوركهارت، جون لويس. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان. ترجمة. فؤاد أندراوس. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٧م، ص ٣٤٥.

خريطة رقم (٢)

المصدر: ويكيبيديا

السلطان سليم الأول تتقدم نحو بلاد الشام لفتحها[١]، كما استولوا على أبريم وصاي[٢]، وأنشأوا بهما قلعتين عسكريتين؛ لتكونا قاعدتين عسكريتين تسيطران على أمن الحدود الجنوبية، ثم تابع الجنود سيرهم عبر خط الساحل حتى وصلوا إلى زيلع جنوباً، ومن ثم ورث العثمانيون نفوذ المماليك على الساحل الغربي للبحر الأحمر، والذي لا يتعدى نهاية سواكن حتى زيلع جنوباً، وفي أثناء تلك المدة كان الوجود العثماني في تلك المناطق مرتبطاً بالوجود العثماني في اليمن؛ لأن الإمارات الإسلامية في ذلك الساحل، كانت تقاوم التهديد البرتغالي – الحبشي حينذاك باعتمادها على القوات العسكرية، والإمدادات الحربية، التي تصلها من اليمن وجدة، ورغم استقلالها الذاتي، إلاَّ أنها في كثير من الأوقات، كانت تتبع حكام اليمن وولاتها من الأتراك، خاصة ميناءي زيلع ومصوع[٣].

وقد ظل النفوذ العثماني في تلك المناطق شكلياً لمدة اثنتين وأربعين سنة، من سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م، عندما نجح أوزدمير باشا بالسيطرة الفعلية على تلك المناطق من سواكن شمالاً حتى مصوع وزيلع جنوباً، وتأسيس ما عُرف بـ (ولاية الحبش) [٤].

---

(١) ضرار، محمد صالح. تاريخ سواكن والبحر الأحمر. الخرطوم: الدار السودانية للكتب. د.ت، ص٤٢.

(٢) أبريم وصاي: بلدتان من بلاد النوبة، تقعان على شاطئ النيل الشرقي على مسافة مئة وعشرين ميلاً جنوبي أسوان (انظر: مؤنس، حسين. أطلس تاريخ الإسلام. **ط١. القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م، خريطة رقم (١٥٤) ص٣١٩)، وقد تم إلحاقهما بولاية الحبش في سنة٩٨١هـ/١٥٧٣م. انظر:** Gengiz Orhanlu. Habes **Eyalet. Istanbul:** Edebiyat fakultersi Matbaasi, 1977, S1 S22 S 113. **وانظر: خريطة رقم (٣).**

(٣) بوركهارت مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٥.

(٤) دياب، أحمد إبراهيم "العلاقة بين جدة وسواكن التي كانت تابعة لولاية جدة في فترة
=

ولم تكن ولاية الحبش – التي دخلت حديثاً تحت الإدارة العثمانية – مستقرة الأحوال في معظم الأحيان؛ وذلك نظراً لوجودها في أقصى حدود الدولة الجنوبية، إذ كان أهالي هذه المنطقة من ذوي الطبيعة القبلية، ويقومون بثورات عصيانية مستمرة، ومشاحنات دائمة مع ممثلي الإدارة العثمانية، ونظراً لبعد مركز الدولة العثمانية في إستانبول عن ولاية الحبش في أقصى جنوب الدولة، فقد كُلّف والي مصر بالإشراف على هذه المنطقة في تلك المدة[١]، وتنفيذ قرارات الدولة

=

الحكم العثماني" ضمن البحوث المقدمة إلى الندوة العالمية الأولى لدراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية. **الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، جـ، ص ٢٠٧.**

(١) بعد ضم الدولة العثمانية لمصر، ودخول منطقة الشرق العربي بما فيها الحجاز، واليمن، وولاية الحبش تحت نفوذها، وجدت أن تلك المناطق المهمة، التي تُعَّد مركز الثقل في الدولة المملوكية سابقاً، لم تستقر بعد في ظل القيادة الجديدة، وفي الوقت ذاته كانت المسافات الشاسعة تفصلها عن مركز الدولة العثمانية في إستانبول؛ ولذا فقد حرصت الدولة العثمانية أن تتخذ لها مركزاً بين ولايات هذه المنطقة تدير من خلالها شؤونها في تلك الجهات، وهكذا لم تجد مركز تتوافر فيه هذه الشروط؛ لربط ولايات هذه المناطق الشاسعة بمركز الدولة إلاّ في مصر لعدة أسباب، منها : (١)- أنها مركز الدولة المملوكية السابقة (٢)- موقعها الجغرافي المتوسط بين العالم الإسلامي (٣)- الروابط التاريخية والحضارية ذات الجذور العميقة، التي ربطت مصر بتلك الولايات(٤)- مواردها الاقتصادية والعسكرية الغنية.

خريطة رقم (٣)

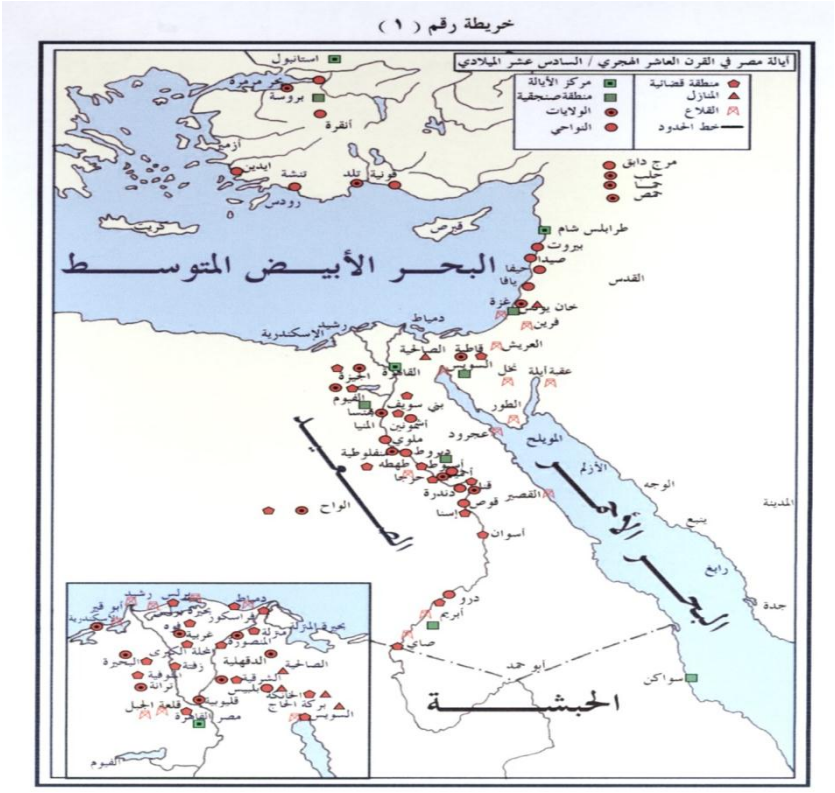

المصدر: د. السيد، سيد محمد، مصر في العصر العثماني في القرن (١٦)، دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية، والعسكرية، ط١، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ص ٢٣٥.

وأوامرها فيها، حيث مُنح صلاحيات واسعة تمكنه من القيام بتلك المهمات[١]، على الرغم من أن الدولة العثمانية قد وجهّت أمر هذه الولاية إلى حكام جدة في بعض سنوات القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين تحت عنوان: «بك جدة وبكلربكي[٢] الحبش، بك جدة ووالي الحبش»، كما ورد في السالنامة[٣] الحجازية[١]، إلا أنه كان توجَّهاً

---

(١) نظراً لعظم المسؤوليات التي كانت تلقى على عاتق والي مصر من إشراف إداري وعسكري ومالي على تلك الجهات في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فقد كانت توجه ولاية مصر لأحد الوزراء، ممن تقلدوا مناصب رئيسة في حكم الأقاليم، أو في البلاط العثماني، وبعد عزلهم يستدعون؛ لتولي مناصب رفيعة في إستانبول. انظر: ريمون، أندريه «الولايات العربية (القرن السادس عشر – القرن الثامن عشر)» ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية . إشراف . روبير مانتران . ترجمة . بشير السباعي. ط١. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، جـ١، ص ٥٣٠.

(٢) البكلربكي: كلمة تركية مرادفة للكلمة الفارسية (مير ميران) أي أمير الأمراء، كان لقب فخري، ثم تحول إلى لقب وظيفي، وأُطلق على الحكام الذين كانوا يُعينون ولاة على الأقاليم، وقواد على الجيش، وكانت لهم إقطاعات مالية كبيرة (انظر: صابان، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. الرياض: مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ٦٤. بركات، مصطفى. الألقاب والوظائف العثمانية. القاهرة: دار غريب للنشر، ١٤٢٠هـ٢٠٠١م، ص ص ٦٥-٦٨) وفي القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، اختفى هذا اللقب من النصوص، وحلَّ محله عدة ألقاب ،مثل: والي، حاكم، وزير، محافظ. انظر: مصطفى بركات، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٣) السالنامة: مصطلح مركب من كلمتين: هما (سال) ويعني بالفارسية سنة، و(نامة) ويعني رسالة، أو كتاب، ويقابله في اللغة العربية الكتاب السنوي، ويقصد بسالنامات الدولة العثمانية: الكتب السنوية التي لخصت أهم حوادث الدولة العثمانية العلمية،
=

شكلياً، وبصورة متقطعة، وعلى فترات متباعدة[٢].

وعلى الرغم من أن الإدارة المحلية لولاية الحبش كانت مستقلة عن ولاية مصر، التي تقوم بدور الناظر في شؤون الدولة الحكومية في المنطقة، فإن الإدارة المركزية للدولة كثيراً ما كانت تُكلَّف والي مصر بتقصي أحوال ولاية الحبش، وعرض أمورها المهمة على الإدارة المركزية في إستانبول، وفي حالة تصديقها على تعيين والٍ جديد للحبشة، فإنها تُرسل أوامرها لوالي مصر، لتوفير كافة احتياجاته من مصر، حيث كان هؤلاء الولاة المعينون لحكم ولاية الحبش يتوقفون في مصر أثناء توجههم إلى مقر ولايتهم، ويعرضون احتياجاتهم على والي مصر، الذي يقوم بدوره بالسعي؛ لتوفير الأموال اللازمة لهم من الخزانة المصرية، كما ينظم الحشود لهم، ويُخصص عدد من الحُراس المصريين لمرافقتهم إلى حين خروجهم من حدود ولاية مصر الجنوبية، كما تؤمن له سفينة من ميناء السويس؛ لنقل جميع احتياجات الولاية الجديدة[٣]. ولما كان أداء هذه

=

والإدارية، والعسكرية بشكل خاص، والتي نُشرت من قبل الدولة منذ سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م، وحتى سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٨م، وهي خمسة وسبعون عدداً، ما عدا السالنامات الحكومية، والأهلية الأُخرى: انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(١) السالنامة الحجازية. مكة المكرمة: المطبعة الميرية، ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص ص ١٢٤-١٢٩.

(٢) لم تجد الباحثة في المصادر والمراجع التي بين يديها ما يدل على أن حكام جدة كان لهم سلطة فعلية في ولاية الحبش في القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، إنما كانت سلطة شكلية فقط.

(٣) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء دفتر المهمة. دفتر رقم ٤٦، الحكم رقم ٤٩٩، غير مؤرخة، ص١٩٥. ودفتر رقم ٢٦، الحكم رقم ٧٢٦، بتاريخ شهر ذي القعدة في سنة

=

المبالغ من الخزانة المصرية يؤثر في ميزانيتها في أحياناً كثيرة، فقد كانت تصدر الأوامر إلى والي مصر بتسليم والي الحبش مبلغ قدره خمسة آلاف قطعة ذهبية من الخزانة المصرية، وتوفير باقي المبلغ بالاقتراض الحسن من أعيان مصر، ثم تحصيل هذه القروض من واردات ولاية الحبش في وقتها(١).

ولما كانت أحوال ولاية الحبش غير مستقرة بصفة دائمة، كان والي الحبش يترك أهله في مصر، ثم يتوجه بمفرده؛ لأداء مهماته في تلك الناحية، ولكن نظراً لبعد المسافة بين القاهرة وولاية الحبش، فقد كان هؤلاء الولاة يجدون صعوبة في إرسال ما يوفر لأهلهم من سبل العيش في مصر من مال ومستلزمات، ولذلك فقد أمرت الإدارة المركزية في إستانبول بتسليم هؤلاء الولاة عشرة آلاف أقجة(٢) من الخزانة المصرية؛ حتى يتيسر لهم – بهذا المبلغ– الإنفاق على أهلهم بالقاهرة، كما كان ولاة الحبش يتقاضون رواتب سنوية، تُقدر بعشرة آلاف أقجة

=

٩٨٣هـ/ الموافق شهر فبراير في سنة ١٥٧٥م، ص ٢٥٢. وانظر: Gengiz Orhonlu. a.g.e. S 93 S97

(١) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة. دفتر رقم ٣، بتاريخ شهر جمادي الآخرة في سنة ٩٨٤هـ/الموافق شهر سبتمبر في سنة ١٥٧٦م، ص ٣١٥.وانظر: Gengiz Orhonlu. a.g.e. S103.

(٢) الأقجة: كلمة تركية معناها اللغوي السكة البيضاء، وهي عملة معدنية صغيرة من الفضة، وزنها ربع مثقال، وعيارها تسعون بالمئة (انظر: سليمان، أحمد السعيد. تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص٢٣.).سُكت لأول مرة في عهد السلطان أورخان بن عثمان (٧٢٦-٧٦١هـ/١٣٢٥-١٣٥٩م). وقد سُميت بـ (السكة العثمانية) أو (الأقجة العثمانية) تميزاً لها عن السكة الإسلامية المستعملة في ذلك الوقت ، مثل : الدرهم والدينار (انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠-٢١.

من دخل ولايتهم حسب النظام المعروف باسم (سالیانة) [١]، وأحياناً كانت تصدر الأوامر لوالي مصر، بتوفير سالیانة الوالي في تلك المناطق من الخزانة المصرية مباشرة، وذلك في فترات الأزمات المالية التي كانت تمر بها هذه الولاية[٢].

وفي حالة وفاة والي الحبش أثناء أدائه لوظائفه في الولاية، كان والي مصر بموجب الأوامر الموجهة إليه، يرسل بعض الأمراء، وأعداد كافية من الجنود، ومقادير كافية من البارود والسلاح؛ للحفاظ على الأمن في تلك المناطق، حتى وصول الوالي المُعين من قبل الإدارة المركزية في إستانبول[٣]، وعندئذ كانت تركات الوالي المتوفَّى وموروثاته، تحصى بمعرفة الوالي الجديد، وبعد إتمام تحصيلها، وتحرير دفاتر مفصلة بها، كانت تُرسل إلى مصر، وهناك

(١) السالیانة: من الكلمة الفارسية (سال) بمعنى سنة، وسالیانة بمعنى سنوية، وهو تعبير يطلق على الراتب السنوي النقدي، الذي يُصرف من الخزانة المصرية للموظفين العاملين في خدمة الدولة قبل عهد التنظيمات (انظر: جب، هاملتون. بووين، هارولد. المجتمع الإسلامي والغرب. ترجمة. أحمد عبدالرحيم مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، جـ١، هامش رقم (٢) ص ٢٠٩). كما تُطلق على الضرائب التي تُحصِّلها الدولة من بعض ولاياتها مرة واحدة في السنة على سبيل الاقطاع، وبعد دفع الرواتب للموظفين، يُرسل المبلغ المتبقي إلى الإدارة المركزية في إستانبول. انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣١-١٣٢.

(٢) إستانبول: إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة، ، دفتر رقم ٤٦، بتاريخ شهر رمضان في سنة ٩٨٩هـ/ الموافق شهر سبتمبر في سنة ١٥٨١م، ص ١٤٠. ودفتر رقم ٧، بتاريخ شهر شوال في سنة ٩٧٥هـ/ الموافق شهر مارس في سنة ١٥٦٨م، ص ٢٨٣.

(٣) المصدر السابق، دفتر رقم ١٤، بتاريخ شهر رجب في سنة ٩٧٨هـ/الموافق شهر نوفمبر في سنة ١٥٧٠م، ص٦١٤.

يقوم والي مصر ودفتردار[١] بتدقيق هذه الدفاتر ومقارنتها بدفاتر محاسبات الديوان العالي، وتحصيل ديون الوالي المتوفىَّ، إذا كانت عليه ديون للخزانة الإرسالية المصرية، أو أي جهة أخرى، وتحرير دفتر بكل هذه الإجراءات بمعرفة القاضي، ثم تُرسل هذه الموروثات، مع دفاترها المفصلة مع أشخاص أمناء إلى الإدارة المركزية في إستانبول[٢].

أما عن ارتباط ولاية الحبش بمصر من الناحية العسكرية، فبما أن ولاية الحبش كانت غير مستقرة الأحوال في تلك المهمة، وتعج بثورات عصيانية مستمرة؛ بسبب تعديات القوى المحلية على ممثلي الإدارة العثمانية، إلى جانب التهديدات الخارجية التي تحدق بها من جهة البحر، والمتمثلة في الاعتداءات البرتغالية، والحبشية، فقد قررت الإدارة المركزية في إستانبول تعيين عدد كافٍ

(١) الدفتردار: كلمة يونانية دفتر Diphtherd، وهو رئيس الشؤون المالية، وقد عُرف في قانون نامة مصر الصادر في سنة ٩٣١هـ/١٥٢٤م، بـ(ناظر الأموال) واستمر هذا اللقب حتى النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث أُستبدل بلقب (دفتر دار مصر) (انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٨-٨٩) ويتكون هذا اللقب من كلمتين، دفتر: بمعنى الدفتر، ودار بمعنى ممسك، أي ممسك الدفتر. وكان يُعين في بداية الحكم العثماني لمصر من الشخصيات العثمانية في مصر، وعندما سيطر المماليك على هذا المنصب في نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، نقل العثمانيون السلطة التنفيذية الحقيقية في الخزانة المصرية إلى موظف عثماني آخر عُرف باسم (الروزنامجي) وأصبح مسؤولاً عن ترتيبات الحسابات اليومية للحكومة (انظر: عبداللطيف،ليلى. الإدارة في مصر في العصر العثماني. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٣٩٩هـ/١٩٧٨م، ص ٣٠٧ وص ٣٩٨) ويُسمى اليوم بـ (وزير المالية).

(٢) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة، دفتر رقم ٢٧، بتاريخ شهر رجب في سنة ٩٨٤هـ/الموافق شهر سبتمبر في سنة ١٥٧٦م، ص ٤٩.

من جند مصر من أفراد الأوجاقات[١] العسكرية المختلفة بطريق التناوب؛ للقيام بمسؤولياتها في الحفاظ على الأمن في تلك المناطق من جهة، وحماية الحدود الجنوبية للدولة من جهة أخرى، وكانت أعداد هؤلاء الجند، ومدة مناوبتهم في ولاية الحبش تختلف باختلاف الحالة التي كانت تمر بها تلك المناطق[٢].

أما فيما يخص علوفات[٣] هؤلاء الجند المناوبين، فمن المعتاد أن يقوم والي مصر عند خروج هؤلاء من مصر[٤] بتسليم قسطين من علوفاتهم (كل قسط ثلاثة أشهر) لآغواتهم[٥]، حيث يقوم هؤلاء الآغوات بدورهم، بتوزيع هذه العلوفات

---

(١) الأوجاقات: مفردها أوجاق، وهي كلمة تركية تعني في الأصل الموقد، أو المدخنة، ثم أُطلقت على الجماعة تتلاقى في مكان واحد، ثم أُطلقت على الطائفة من طوائف أرباب الحرف، وعلى الصنف من الجند، ثم حُرفت في الاستعمال العربي إلى وجاق. انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

(٢) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة، دفتر رقم ٤٨، بتاريخ شهر ربيع الثاني في سنة ٩٩٠هـ /الموافق شهر إبريل في سنة ١٥٨٢م، ص ٢.

(٣) العلوفات: مفردها علوفة، وهي كلمة عربية تعني المواد الغذائية اللازمة للحيوان، وتعني في الإدارة الراتب المقدم للعسكريين والمدنيين، الذي يُعطى لهم مرة كل ثلاثة أشهر، كما كانت العلوفة تُحسب على أساس الأجر اليومي، الذي يُعطى لأفراد الأوجاقات العسكرية (انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢). وقد أُستبدلت فيما بعد بمصطلح (مواجب) في الدفاتر الرسمية بدلاً من علوفة. انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

(٤) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة، دفتر رقم ٧، حكم رقم ١٦٣١، بتاريخ الخامس من شهر محرم في سنة ٩٤٩هـ/الموافق اليوم السابع عشر من شهر أبريل في سنة ١٥٤٢م، ص ٥٧٩.

(٥) الآغوات: مفردها آغا، وهي كلمة تركية من المصدر (أغمق) وقيل: إنها من الكلمة الفارسية (آقا)، ومعناها الكبير والمتقدم في السن، كما تطلق على القائد والرئيس، وشيخ القبيلة، ثم أُعطي اللقب بعد

=

على أفرادهم بحسب الدفاتر التي بأيديهم، وقد وصلت علوفات أفراد هؤلاء الجند المناوب في أوائل القرن الحادي عشر الهجري /السابع عشر الميلادي إلى عشرة أقجات للأفراد في كل يوم، واثنتي عشرة أقجة لرؤساء البلوكات[١] المصاحبين لهم[٢].

وكان على مصر في تلك المدة، توفير كافة احتياجات ولاية الحبش، ومستلزماتها، وخاصة الاحتياجات الدورية منها، أما الاحتياجات الطارئة، والتي ليس لولاية مصر قدرة على توفيرها، فكان والي مصر يحيط مركز الدولة علماً بها، عندئذ كانت الدولة ترسل الإمدادات واللوازم إلى تلك الجهات عن طريق ولاية مصر أيضاً، حيث كانت تسجل أولاً في دفاتر بديوان مصر العالي قبل أن تستأنف طريقها إلى تلك الجهات، كما كانت تصدر أوامرها إلى أمير مكة ووالي

=

ذلك لكبار الموظفين في الحكومة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ١٧). وكان هذا اللقب مهماً في عهد قوة الدولة العثمانية ونفوذها، أما في المدة الأخيرة من عهدها، أصبح يُطلق على الإنسان صاحب المكانة العالية، كما يدل في الوقت ذاته على الكبر والتفاخر. انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥-١٦.

(١) البلوكات: مفردها بلك، أو بلوك، وهي كلمة تركية من المصدر (بولمك) أي أن يقسم، والقسم الفوج من الجند، إذا فمعناها القسم، أو الفوج، أو الجزء، وكانت الأوجاقات العسكرية تنقسم إلى وحدات تنظيمية صُغرى تُعرف باسم (البلوكات) وكان أهمها: بلوكات الآغاوات في أوجاق الإنكشارية، وكان رئيس كل وحدة يُعرف باسم (البلوك باشي) وبلوكات النظام، وهم الجند المعنيون بحفظ الأمن. انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ٤٤ . سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

(٢) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة. دفتر رقم ٧٥، بتاريخ شهر رمضان في سنة ١٠١٣هـ/ الموافق شهر مايو في سنة ١٦٠٤م، ص ٣٠٥.

اليمن بتقديم المعونات اللازمة من الجند والجياد لوالي الحبش[١]، وفي أحيان كثيرة تأمر بصرف جزء من أرباح البُن اليمني والتوابل القادمة من اليمن وجدة، والتي تُباع في أسواق مصر على احتياجات ولاية الحبش ومستلزماتها[٢].

أما عن وضع ولاية الحبش في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقد استمرت مصر أيضاً – مركز الدولة العثمانية في الشرق – تؤمن جميع احتياجات حكامها المعُينين بصفتهم ولاة لها، حيث أصبح حكام الولاية في تلك المدة يُختارون من بين الأشخاص الذين عملوا في الخدمة العسكرية في مصر بشكل عام، ثم من بين القادة العسكريين ذوي المراتب العليا، كما انتقل مركز الولاية إلى سواكن، حيث أخذ الحكام يقيمون في قصر الباشا[٣]، بعد أن تُركت مصوع إلى الحكام المحليين الذين تزايد نفوذهم في تلك المدة[٤].

وقد شهد القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، تمرد حكام الولاية، ومحاولاتهم للخروج على السلطة في مصر، كما شهد بروز العناصر المحلية، ومحاولاتها للتدخل في شؤون الولاية، ففي سنة ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م، وجه حاكم مصر محمد باشا[٥]، مصطفى باشا البوسني[١] (١٠٦٣– ١٠٧٠هـ/

---

(١) المصدر السابق . دفتر رقم ٧٢، بتاريخ شهر رمضان في سنة ١٠٠٢هـ/الموافق شهر مايو في سنة ١٥٩٣م، ص٣١١.

(٢) المصدر السابق . دفتر رقم ٤٨، بتاريخ شهر ذي الحجة في سنة ٩٩٠هـ/الموافق شهر ديسمبر في سنة ١٥٨٢م، ص ٢٢٠. وانظر: Gengiz Orhonlu. a.g. e, S104

(٣) قصر الباشا: أنشأه مؤسس ولاية الحبش أزدمر باشا (٩٦٢-٩٦٧هـ/١٥٥٤-١٥٥٩م) في جزيرة سواكن على ساحل البحر الأحمر، كما أنشأ قصر آخر للحاكم في مصوع. انظر: Gingiz. Orhonlu.a.g.e,S89 **وانظر خريطة رقم (٢).**

(4) Ibid, S91**.**

(٥) محمد باشا : لم تقف الباحثة على سنوات حكمه، أو ترجمة له سوى أنه تولى حكم
=

١٦٥٢-١٦٥٩م) – (١٠٧٥-١٠٨٢هـ / ١٦٦٤- ١٦٧١م) إلى حكم ولاية الحبش وإلى حين الانتهاء من إجراءات مراسم التعيين، فقد أرسل بدوره كتخداه[٢] مصطفى آغا بصفته متسلم[٣] للمنصب لحين قدومه، وعندما وصل المتسلم إلى سواكن أقام في قصر الباشا، وقد بدأ حكمه بممارسة أساليب الظلم والاضطهاد للسكان، كما ساءت علاقته بالتجار، والشخصيات البارزة في الولاية، عندما أمر أن تُقبض الرسوم الجمركية عند تسليم البضائع نقداً خلافاً للمتفق عليه؛ للإستئثار بواردات الولاية، فعارضه التجار في الولاية، وأخبروه بأن هذا

=

مصر في عهد السلطان مراد الرابع (١٠٤٩-١٠٥٨هـ/١٦٣٩-١٦٤٨م). انظر: دحلان، أحمد بن زيني. تاريخ الدولة الإسلامية بالجداول المرضية. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مخطوط. رقم خاص ١٣٧، وعام ٢١٨٤، ص ١٠٦.

(١) مصطفى باشا البوسني : تولى حكم ولاية الحبش مرتين: ، وقد حدث في عهده تمرد كتخداه ومتسلمه لمنصب الولاية (مصطفى آغا) إلى جانب الحاكم المحلي (درويش آغا) وبعد تسلمه مقاليد الأمور، عمل على إقرار الأمن والنظام بها بالقضاء على جميع حركات التمرد والعصيان، وإلغاء ما قرره متسلمه من تحصيل الرسوم نقداً. انظر:
Gingiz Orhonlu. a.g.e,SS90-91

(٢) الكتخدا: كلمة فارسية تعني سيد البيت، أو ربّ الأسرة، وقد أُستعملت في العصر العثماني للإشارة إلى كبير الخدم، أو الوكيل المسؤول عن تدبير أمور سيده. انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص١٧٦.

(٣) المتسلَّم: الاسم الذي أُطلق على متسلم وظيفة، أو منصب عالٍ إلى حين وصول المتعين الجديد، وكان يسمى أيضاً بـ(الوكيل) الذي يشرف على العمل إلى حين عودة سلفه من الحرب، أو السفر، وقد أُطلق أيضاً على الأشخاص الذين وُجهت إليهم إدارة السناجق، والأقضية التابعة للولاة، والمتصرفين قبل عهد التنظيمات. انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

القرار سيؤدي إلى امتناع السفن التجارية من الرسو في هذا المرفأ، وقد بذلوا جهودهم لتغيير هذا القرار، وعندما لم تنجح مساعيهم، اتحدوا مع بعض كبار الشخصيات البارزة، وأفراد الجيش العثماني، وقبضوا على مصطفى آغا، وحبسوه في القلعة العسكرية في سواكن، ثم عينوا مكانه شخص بارز من سكان الولاية يُدعى (درويش آغا)وفي تلك الأثناء وصل مصطفى باشا المُعين لحكم الولاية إلى جدة من مصر، وفي جدة تفاجأ بسماعه هذه الحادثة، فوصل إلى سواكن بمرافقة بعض أفراد القوات العسكرية من جدة ومكة، لحلَّ هذه المشكلة بالطرق السلمية، فأرسل مبعوثين لدرويش آغا، للتفاهم معه، إلاَّ أن الأخير قتل هؤلاء المبعوثين جميعاً، فقام مصطفى باشا بمساعدة مئتي جندي من القوات العسكرية، ومدفعتين بمحاصرة القلعة العسكرية في سواكن، إلاَّ أنه فشل في الاستيلاء عليها، بسبب تصدي جيش الولاية له، ومنعه من دخول القلعة، وعلى إثر ذلك اضطر مصطفى باشا للعودة إلى جدة، ومن هناك أرسل لوالي مصر محمد باشا يخبره بالأوضاع المتردية في ولاية الحبش، وبناء على ذلك جَّهز والي مصر قوة عسكرية قوامها ألفي جندي من جنود مصر تحت إمرة القائد أحمد بك البوسني للقضاء على تمرد حكام ولاية الحبش، وجُهزَّت هذه القوة بالعتاد والمدفعيات، وأُرسلت عبر السفن من ميناء السويس إلى ميناء سواكن. وقد مرت في طريقها بميناء جدة، وهناك انضم إليهم والي الحبش المُعين (مصطفى باشا) ووصلوا إلى سواكن، وانتصروا على درويش آغا، ودخل مصطفى باشا قصر الحاكم في سواكن، وأمر بتغيير بعض الأنظمة في الولاية، وإعادة الاستقرار إليها[1].

وكما شهد القرن الحادي عشر الهجري /السابع عشر الميلادي تمرد حكام ولاية الحبش؛ ومحاولاتهم الانفراد بالسلطة السياسية وبالشؤون الاقتصادية للولاية،

(1) Gingiz Orhonlu .a.g.e, SS 90-91.

شهد أيضاً تحسن علاقة حكام ولاية الحبش العثمانيين بملوك الحبشة، وكان السبب وراء ذلك هو سيطرة ملوك الحبشة على دخل مرافىء الولاية، التي تخضع لحكمهم بشكل فعَّال، إلى جانب سيطرتهم على إيرادات الولاية من الرسوم الجمركية التي يتقاضونها من القوافل التجارية القادمة من المناطق الداخلية في طريقها إلى الساحل، ولتدعيم هذه العلاقة، فقد أسس ملوك الحبشة وحدات عسكرية منفصلة للجنود الذين يحملون البنادق، تحت رئاسة أحد الجنود العثمانيين باسم (الآغا) وفي أحياناً أخرى باسم (الباشا) وكانت تستخدمهم الحبشة في حملاتها العسكرية، التي تُنظمها ضد القبائل المتمردة في جنوبها، كما عملت في الوقت ذاته على شراء الأسلحة النارية من القوات العثمانية في الولاية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اتفق حكام ولاية الحبش مع حكام الحبشة المسيحية بالسماح بمرور البعثات التنصيرية والسياسية القادمة من الخارج – والتي تسعى للحصول على نفوذ لها في بلاد الحبشة– في موانىء الولاية، وتيسير دخولها إلى أراضي الحبشة عبر ميناء مصوع مقابل بعض المصالح والمكاسب المادية، ففي سنة ١٠١٢هـ/١٦٠٣م، اتفق حاكم الحبش إبراهيم باشا[١] (١٠١٠-١٠١٣هـ/١٦٠١-١٦٠٤م) في سواكن مع أحد التجار، ويُدعى (رمضان آغا) على تيسير، دخول أحد المنُصرَّين، ويُدعى (بيتر بابيز الأسباني Beter Bayyiz) إلى أرض الحبشة، بعد وصوله إلى مصوع براً، وأعطاه وثيقة الأذن، التي تضمن له حرية التحرك في الولاية[٢].

ومع ازدياد نفوذ حكام الحبشة، وتراجع نفوذ ولاة الحبش العثمانيين في القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي، انكمشت حدود ولاية الحبش

(١) لم تجد الباحثة ترجمة له.

(2)Gingiz Orhonlu. a.g.e, SS 83-85

في المناطق الداخلية، خاصة بعد خروج إقليم دباروا Dabarwa، وهضاب تجرى[١] Tigre وما حولهم من سيطرة العثمانيين، ودخولهم ضمن أراضي ملك الحبشة، وأصبحت ولاية الحبش منحصرة في القسم الساحلي الممتد من سواكن شمالاً، حتى مصوع وزيلع جنوباً، كما تُرك القسم الجنوبي من الولاية للحكام المحليين بعد سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨م[٢] .

أما بخصوص الأوضاع المالية لولاية الحبش في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقد امتازت بانخفاض إيراداتها، حتى أصبحت لا تفي بإحتياجاتها، وكان ذلك بسبب تأمين حكام الحبشة احتياجاتهم من السلع التجارية بشكل مباشر من الخارج عبر ميناءي زيلع وبربرة[٣] اللذين كانا تحت سيطرة الإمارات الإسلامية الشيعية المرتبطة بإمام اليمن، هذا إلى جانب سيطرة ملوك الحبشة، على الرسوم المتحصلة من تجارة القوافل القادمة من المناطق الداخلية في طريقها لموانىء الساحل، ومن أجل ذلك، أُعفيت الولاية منذ سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م، من دفع خمسة آلاف قرشاً[٤] لخزانة الدولة، وكُلّف بدفعها والي جدة، الذي كان يدفع كل سنة مبلغ، قدره عشرون ألف قرش من واردات

---

(١) هضاب تيجرى : هي جزء من السهول المنخفضة الدخلية في بلاد الحبشة، وكان كثير من مناطقها بلاد إسلامية. انظر : حسين مؤنس، مرجع سبق ذكره، خريطة رقم (١٥٦) ص ٣٤٨.

(2) Gingiz Orhonlu. a.g.e. S 85 S 88

(٣) بربرة : ميناء مهم يقع شرق ميناء زيلع على الساحل الجنوبي لمدخل البحر الأحمر. انظر : حسين مؤنس. مرجع سبق ذكره، خريطة رقم (١٥٨) ص ٣٣١.

(٤) القرش : هو تعريف للكلمة الألمانية Piastrem**، وتعني** Groschen**، أي النقد الأسباني من الفضة، الذي بدأ سكه في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم استقر العمل به مع بلدان الشرق العربي (انظر :** Stan Ford Shaw . **Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution**, Combridge, 1964, P168 **).**

جمرك جدة[١].

ونتيجة لقلة دخل الولاية من وارداتها، كان حكام ولاية الحبش يطلبون إعفائهم من منصبهم، وفي حالة تنحيهم عن المنصب، يعودون إلى مصر؛ للإقامة فيها بشكل دائم[٢].

ثالثاً: ارتباط ولاية الحبش بجدة في بداية القرن الثاني عشر الهجري /الثامن عشر الميلادي:

(١) – عوامل الارتباط ومظاهره:

بعد قرار الدولة العثمانية بالسماح للسفن الأوروبية بالوصول إلى جدة، على ألاَّ تتجاوز ذلك إلى الشمال منها في بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، تزايد النفوذ الأوروبي في البحر الأحمر– خاصة النفوذ الإنجليزي– وأدركت الدولة العثمانية رغبة الدول الأوروبية في التغلغل في منطقة البحر الأحمر، والاتصال بالقوى المحلية؛ لإقامة نوع من العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين، خاصة بعد وصول الوفد الأوروبي على رأس أحد المنصرين ويُدعى (دوراول Doraol) إلى مملكة الفونج الإسلامية في سنار[٣]، ثم إلى مملكة الحبشة في سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م، والاقتراح على ملكيها آنذاك[٤]

(1) Gingiz Orhonlu. a.g.e, S92
(2) Ibid, S 91

(٣) سنار : تقع على فرع النيل الأزرق، جنوب شرق الخرطوم (انظر: حسين مؤنس. مرجع سبق ذكره، خريطة رقم (١٥٦) ص ٣٢٩) وهي ذات موقع جغرافي مهم، حيث كانت ملتقى لعدد من الطرق الرئيسة التي تربطها بالحبشة، ومصر، وأقاليم السودان الأخرى. انظر: صلاح الدين الشامي. مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٤) كان ملك الحبشة عند وصول الوفد ، هو أديام ساجد Adiam Sagd **(١٠٩٤–١١١٨هـ/١٦٨٢–١٧٠٦م) أما ملك الفونج، فلم تقف الباحثة على اسمه في تلك السنة في المصادر والمراجع التي بين يديها.**

بضرب النفوذ العثماني في منطقة البحر الأحمر بمهاجمة ميناءي سواكن ومصوع[١].

كما حرص الحكام المحليون من جهتهم على توسيع تعاملهم التجاري مع الدول الأوروبية، خاصة أن سياسة العثمانيين التي كانت تهدف إلى محاربة التيارات الأوروبية الطامعة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، كان لها انعكاسات خطيرة على الأوروبيين؛ حيث قللت من نشاط التجارة المنقولة إلى أوروبا، وعرقلت نشاط التجار الأوروبيين العاملين في تجارة البحر الأحمر، وينبثق هذا الخطر من أن سياسة الحظر التي فُرضت على سفن معينة، وعناصر نشيطة عاكفة على نقل التجارة ومرورها، يعني التخلي عن السياسة القديمة، التي قوامها حرية الملاحة والمرور، التي جعلت من البحر الأحمر، بحراً حراً مفتوحاً لملاحة كل السفن، كما يعني ذلك من ناحية أخرى تحول النشاط الأوروبي بعيداً عن البحر الأحمر، حيث تركزت كل الجهود الأوروبية على سواحل غرب إفريقيا وشرقها، وأنشئت تبعاً لذلك المراكز التجارية المتفرقة؛ من أجل الحصول على السلع الإفريقية، والتبادل التجاري مع الإفريقيين مباشرة.

وقد أدركت الدولة العثمانية تلك المخططات الأوروبية للسيطرة على البحر الأحمر، وسواحل شرق إفريقيا، والاتصال مباشرة بالقوى المحلية المسيطرة على سواحله؛ لتكون أداة طيعة في قبضة العناصر الأوروبية الطامعة، وقد زاد الموقف حرجاً، غياب العثمانيين عن جنوب البحر الأحمر منذ انسحابهم من اليمن في سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م، وفي ظل الأوضاع الحرجة، أصدرت الدولة العثمانية قراراً في سنة ١١١٣هـ/١٧٠١م، بربط جدة سياسياً وإدارياً بولاية الحبش[٢]، وبصورة مباشرة ومستمرة، وتعيين سليمان باشا[١] (١١١١-

(1) Gingiz Orhonlu.a.g.e, S137

(٢) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء : دفتر الكتب السلطانية، دفتر رقم ٥، ص ٦٤٣.

١١١٢هـ/١٦٩٩-١٧٠٠م) – (١١١٣-١١١٨هـ/١٧٠١-١٧٠٦م) والياً عليها على الشكل الآتي : «سليمان باشا الذي هو شيخ الحرم لمكة المكرمة التي تقع تحت سيطرة قائد قوات جدة إضافة إلى ولاية الحبش [٢].

وقد جُدد هذا القرار مرة أخرى عند تعيين والي جدة محمد باشا أوغلي[٣] (١١٢٠-١١٢١هـ/١٧٠٨-١٧٠٩م) في اليوم السابع عشر من شهر رجب في

=

(١) سليمان باشا: من أبرز ولاة جدة، وقد شارك في أحداث الصراع بين الأشراف آنذاك، كما قام بعدد من الإصلاحات في الحرم المكي الشريف، وقد فوضته السلطة العثمانية بتعيين من يراه مناسباً لحكم إمارة مكة، وعزل من يثبت فساده، عُزل بأمر من الحكومة المصرية ، ثم تولى حكم جدة مرة ثانية وضُمت إليه ولاية الحبش، ومنصب شيخ الحرم المكي الشريف، ثم عُزل مرة أخرى ، وتولى ولاية الشام، ومنصب إمارة الحج الشامي، واستمر بها حتى جاءه الأمر السلطاني بتوليه حكم بلدة وان (نسبة إلى بحيرة وان، من أعمال قاليقلا). انظر: السنجاري، علي بن تاج الدين بن تقي الدين. منائح الكرم في أخبار مكة وولاة الحرم. دراسة وتحقيق . ماجدة فيصل زكريا. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، جـ٥، ص ٢٥٣ و ص٣٦٣ وص ص ٣٩٢-٣٩٣ وص ٤٢٨ وص ص ٤٤٠-٤٤١. وانظر: محمد بن علي الطبري . مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص ٢٢١ وص ص ٢٢٦-٢٢٧و ص ٢٩٩.

(٢) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة، دفتر رقم ١١٢، بتاريخ أواخر شهر جمادى الأولى في سنة ١١١٣هـ/الموافق اليوم العاشر من شهر نوفمبر في سنة ١٧٠١م، ص ص ٣٧-٣٨.

(٣) محمد باشا أوغلي : قدم والياً على جدة بصحبة قافلة الحج الشامية ، واستمر في ولايته حتى توفَّى بها في سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م، فكانت مدة ولايته عشرة أشهر. انظر: علي بن تاج الدين السنجاري. مصدر سبق ذكره، جـ٥، ص ٤٦٥ وص ٤٧٧.

سنة ١١٢٠هـ/الموافق اليوم السادس عشر من شهر سبتمبر في سنة ١٧٠٨م[١]، ومن ثم أصبحت تُسند بصفتها وحدة إدارية متصلة لمن يقع عليه الاختيار لإدارتها تحت عنوان : (إلحاق ولاية الحبش مع صنجق جدة المعمورة ومشيخة الحرم المكي) [٢].

ورغبة من الدولة العثمانية في إضفاء صفة الأهمية على هذه الولاية بشكلها الجديد؛ أسندت أمور إدارتها لبعض الشخصيات، التي وصلت إلى منصب الصدر الأعظم[٣]، أو منصب والي مصر، والمبعوثين مباشرة من عاصمة الدولة المركزية في إستانبول بدرجة وزير[٤].

وقد اتخذ هؤلاء الولاة من جدة مقراً لهم، ومركزاً دائماً لإدارة أمور الولاية[٥]،

---

(1) Gingiz Orhonlu.a.g.e., S 132

(٢) الرياض: إرشيف دارة الملك عبدالعزيز: مجموعة الوثائق التركية. وثيقة رقم د/١١-١، بتاريخ سنة ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م.

(٣) الصدر الأعظم: هو رئيس الوزراء في الدولة العثمانية، وكان وكيلاً مطلقاً للسلطان العثماني وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء أُطلق عليه (الصدر الأعظم) كما لُقب بـ (الصدر العالي) وكان يُطلق على الدائرة التي يعمل فيها (باب الباشا) أو (الباب الآصفي) (انظر: سهيل صابان ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٣-١٤٤) كانت له صلاحيات مطلقة في كافة الأمور؛ فكان لديه ختم السلطان، كما كان رئيساً للديوان الهمايوني وأمير الجيوش. انظر: مصطفى بركات. مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢-٧٩.

(٤) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء : دفتر الرسائل، دفتر رقم ٨، ص ٣١٥. وانظر: Gingiz Orhonlu . a.g.e, S 133 .

(٥) استمرت جدة مقراً لهذه الولاية، حتى سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، عندما ألغيت ولاية جدة، وأصبحت تعرف باسم (ولاية الحجاز) ومقرها مكة المكرمة (انظر: السالنامة الحجازية، ص ١٣٠). واستمرت ولاية الحبش بعد ذلك تابعة للإدارة العثمانية في ولاية الحجاز، حتى سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٥م، عندما فُصلت عنها تماماً ، وانضمت للإدارة المصرية على أن يؤدي إيرادهما إلى خزانة جدة، كما كان في عهد محمد علي باشا . للمزيد من المعلومات. انظر: أحمد إبراهيم دياب. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٩-٢١٠.

على أن يعينوا من جانبهم متسلَّم على كل من: سواكن ومصوع[١]، وقد أرادت الدولة العثمانية بهذا الإجراء الإداري، اتخاذ جدة نقطة ارتكاز مهمة؛ لمراقبة الأوضاع في جنوب البحر الأحمر، وسواحله الغربية، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال التجارية، بعد أن عادت القاعدة العسكرية الأولى للدفاع عن أمن الحرمين الشريفين والبحر الأحمر على إثر إنسحاب العثمانيين من اليمن في سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م، كما أرادت الدولة العثمانية بهذا الإجراء أيضاً تدعيم متابعة الدوريات البحرية العثمانية في البحر الأحمر بين شواطئه الشرقية والغربية؛ لإحكام السيطرة على مياه البحر، خاصة أماكن امتداد نفوذها في تلك السواحل بعد ازدياد النفوذ الأوروبي فيه، –خاصة النفوذ الإنجليزي– من جهة، وإحباط عمليات القرصنة في البحر الأحمر ومراقبة السفن الأوروبية أثناء محاولاتها خرق قانون الحظر العثماني بتجاوز ميناء جدة، والوصول مباشرة إلى ميناء السويس من جهة أخرى.

أما عن مظاهر ارتباط جدة بولاية الحبش فقد اتخذت أشكالاً عدة، شملت الجوانب السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية، فعلى الجانبين السياسي والإداري، كان ولاة جدة يديرون ولاية الحبش عن طريق المتسلم، الذي يُبعث به من إستانبول نيابة عنهم[٢] في حكم تلك الجهات النائية في أطراف الدولة الجنوبية، أو يُرسل من العناصر الوافدة المقيمة في جدة من الشخصيات البارزة ويسمى بـ (الآغا). ومن أمثلة تلك الشخصيات شخصية يماك Yemak [٣] الذي

---

(١) علي بن تاج الدين السنجاري . مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص ٥٥٦.

(٢) المصدر السابق ، الجزء ذاته، الصفحة ذاتها، وانظر: مقار، نسيم. الرحالة الأجانب في السودان (١٧٣٠–١٨٥١م) ط١. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، مشاهدات الرحالة جيمس بروس ، ص ١٧.

(٣) يماك : كان والده من حجاج الموصل الذين استقر بعضهم في الحجاز، عمل سمساراً
=

كان يعمل سمساراً في إحدى أسواق جدة، وقد عينه محمد علي باشا (١٢٢٠-١٢٦٥هـ/١٨٠٥-١٨٤٨م) بعد دخوله الحجاز في سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، في منصب آغا سواكن[١]، وكان هذا الآغا يتبع والي جدة، الذي يُعدَّ الحاكم الرسمي لهذه الولاية، وله حق من يمثله بها، وكان يجدد تعيين هذا الآغا، إذا ثبت حسن إدارته للولاية، أو يرسل حاكماً آخر بدلاً عنه كل سنة، أو كل ثلاث سنوات، وهذا الحق الإداري لم يُنازع فيه سكان الحبش فقط؛ إذ كانوا يتبعون في ذلك ما جرت عليه العادة في سواكن ومصوع قبل أن تُضما إلى جدة، حيث كان يُعين لهما مبعوثان من إستانبول عن طريق مصر[٢].

وكان هذا الآغا أقل رتبة من والي جدة، إذ لم يكن له الحق في رفع أي نوع من أنواع الطوغ[٣]، التي يرفعها حكام الولايات الأخرى من الصناجق، وأمراء

=

في إحدى أسواق جدة، اتصل بجند محمد علي، والعثمانيين، عن طريق معرفته باللغة التركية، حيث خدم الجند بصفته وسيط وجاسوس على أمير مكة الشريف غالب بن مساعد فعينه محمد علي في منصب آغا سواكن مكافئة له على تعاونه معهم. انظر : بوركهارت. مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.

(١) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان ، ص ٣٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ص ٣٤٥-٣٤٦. وانظر : Gingiz Orhonlu. a.g.e,S 103

(٣) الطوغ: يُطلق على أعلام البكوات والأمراء ورياتهم، وهو شعار تركي قديم، يدل على الرتبة، والطوغ في الأصل عبارة عن ذيل حصان معلق في سارية، وفي أعلاه كرة من النحاس المطلي بالذهب، وكان كبار موظفي الدولة يتميزون بعدد الأطواغ التي تُرفع أمامهم في كل المواكب والحملات الرسمية المقدرة بحكم القانون لكل منهم؛ فكان لبكوات الصناجق الحق في رفع طوغ واحد، في حين أن أمراء البكلربكية كان لهم الحق في رفع طوغين، والوزراء كان لهم الحق في رفع ثلاثة أطواغ، أما الصدر الأعظم فله الحق في رفع خمسة أطواغ، كما كان يتقدم موكب السلطان سارية تعلوها تسعة أطواغ.

=

البكلربكية والوزراء، على النقيض من والي جدة الذي كان له الحق في رفع ثلاثة أطواغ[١]، وهو ما يدل على أهمية منصب والي جدة آنذاك، وقبل مجيء الآغا الجديد إلى الولاية، كان يطَّلع على ملاحظات الحاكم السابق للولاية وتوصياته؛ لمعرفة أوضاع الولاية التي كُلف بإدارتها، ثم يتوجه إلى الولاية عن طريق ميناء جدة بعد إتمام تحضير العتاد والجنود الذين يحتاجهم، وإلى حين وصوله، كان يتولى إدارة شؤون الولاية كتخدا الوالي السابق، كما كانت تُوكل إلى قائد القوات العسكرية في معظم الأوقات، وإلى جانب الآغا، كان هناك عدد من موظفي الولاية، يصل عددهم إلى مئة وواحد وثلاثين موظفاً، كما يُعطى الحاكم المعين تعليماته حول تعيين موظفين جُدد في المراكز الخالية في الولاية، إلاَّ أن عدم دفع رواتبهم في الوقت المحدد لها على الدوام، شكَّل حالة من الضعف الإداري الكبير لدى إدارة الولاية، وظهرت حالة من عدم الرغبة في استمرار الموظفين في مهماتهم في هذه الولاية، الأمر الذي ترتب عليه ظهور مشكلات عديدة[٢].

ولم تكن ولاية الحبش مقسمة إلى سناجق خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين[٣]، كما في ولاية

=

بوركهارت، جون لويس. رحلات إلى شبه الجزيرة العربية. ترجمة. هتاف عبدالله. ط١. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٤٧. أحمد السعيد سليمان . مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٦-١٤٨) ويدل استخدام الأطواغ على أن العثمانيين كانوا متمسكين بالحفاظ على التقاليد التركية القديمة، التي تتمثل في بعض الرموز، أو الشعارات المستمدة من أصول قبلية تركية قديمة.

(١) بوركهارت. رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ص ٤٧.

(2) Gingiz Orhonlu. a.g. e, SS 93-94.

(٣) كانت ولاية الحبش تضم في بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، سنجقين بحريين، هما: سنجقا سواكن ومصوع، وفي أواخر القرن أُلحقت بعض

=

مصر، كما أنها لم تضم تيمارات أوزعامات، أو خاصات[١]، وإنما كانت تُدار عن طريق الالتزام[٢]، وتُعطى كل ثلاث سنوات إلى والٍ عن طريق المالكانة[١]،

=

المناطق في صنجق أبريم، وأسوان، وصاي، وبعض السنجقيات في ولاية الصعيد بولاية الحبش. انظر: إستانبول: إرشيف رئاسة الوزراء: تصنيف كامل كبجي. وثيقة رقم ٢٢٥، بتاريخ شهر ربيع الأول في سنة ٩٨١هـ/الموافق شهر يوليو في سنة ١٥٧٣م، ص ٣٠٤.

(١) التيمارات والزعامات والخاصات: مظهر من مظاهر النظام الاقطاعي العسكري في العصور الوسطى، حيث كانت تمنح الدولة رجال الجيش من الفرسان أرض زراعية؛ لفلاحتها والاستقرار بها تُسمى (تيماراً) وهي أصغر الاقطاعات مساحة وأقلها دخلاً، ثم تمنحه إقطاعاً أكبر وهو (الزعامات)، ثم تمنحه أكبر الاقطاعات مساحة وأهمية، وهي (الخاصات) بدلاً من دفع رواتب لهم، وكان هؤلاء الفرسان يوزعونها على أتباعهم، ويحصلون على عشورها، ورسومها مقابل خدمتهم للسلطان، واشتراكهم في المعارك، وكان لهذا النظام مميزاته وعيوبه، ولمعرفة هذا النظام بالتفصيل. انظر: أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤م). القاهرة: جامعة عين شمس. مكتبة سعيد رأفت، د.ت، ص ص ٦٧-٦٨.

(٢) نظام الالتزام: عُرف هذا النظام في عهد المماليك الجراكسة باسم (الضمان) وهو اتفاق بين طرفين، يلتزم كل منهما بالتزامات محددة، فتلزم جهات الإدارة المتمثلة في الديوان العالي وما يخضع لإشرافه من ديوان الروزنامة وغيره، وهو الطرف الأول، في الالتزام بتمكين الملتزم وهو الطرف الثاني من مقاطعة معينة بكل توابعها، ومساعدته، وتخويله حق جمع الضرائب، على أن يقوم الملتزم بسداد مبلغ معين للخزانة الإرسالية عن مدة التزامه كل سنة، ولا يخضع الالتزام لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يدخل فيه من يشاء من الأمراء، والجنود، وشيوخ الأعراب، وكان الالتزام يتم عادة عن طريق المزايدة العلنية، ومدته في الأصل سنة واحدة، وكان الروزنامجي وهو المكلف بتحرير الحسابات اليومية وضبطها في الدفاتر الرسمية «الروزنامة» في بداية الالتزام، يُسلم الملتزم سنداً يذكر فيه المال الميري (الحكومي) الواجب سداده، واسم القرية أو القرى الملتزم بها،

=

وقد بلغ الدخل السنوي للدولة منها في أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي مليوناً ومئتي ألف أقجة[٢]، في حين بلغ مئة وخمسين كيسةً[٣] في سنة ١١٩٢هـ /١٧٧٨م[٤].

وتتمثل تبعية آغا سواكن ومصوع لوالي جدة، في إلزام الآغا بالمرور بجدة قبل وصوله لولاية الحبش، فعندما يُصدر قرار تعيينه من إستانبول عليه أن يُعرَّج على مكة عند وصوله بصحبة قافلة الحج الشامية، وعليه أن يُسجل أمر تعيينه في الدفاتر الرسمية ضمن الموظفين لدى قاضي مكة، ثم يُلبسه أمير مكة خُلعة التشريف[٥] أمام حشد كبير من الناس، كما يلبسه والي جدة خلعة أخرى، ثم

=

وعدد قراريطها، ومساحتها، كما يسلمه في نهاية الالتزام بعد تمام سداد المال الميري سنداً آخر. للمزيد من المعلومات عن نظام الالتزام وآثاره . انظر: المويلحي، إبراهيم. الفلاح والأرض في العصر العثماني. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٣٩٤هـ/١٩٧٧م، ص ص ٢٣٦-٢٤١.

(١) المالكانة: نوع من أنواع الالتزام، يمنح الملتزمين حق الالتزام مدى الحياة؛ للتخفيف من ابتزاز الفلاحين، وإثقال كاهلهم. انظر: إبراهيم المويلحي. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٩-٢٤١.

(٢) أوزون، إسماعيل حقي. أمراء مكة في العهد العثماني. ترجمة. خليل مراد. البصرة: جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٤٣.

(٣) الكيسة : وحدة نقدية حسابية عثمانية مساوية لكميات كبيرة من النقود وفقاً لوقت ومكان استعمالها، وهي عبارة عن كيس موحد الحجم من حيث ما يحتويه من نقد يساوي خمس مئة قرش عثماني. انظر: برنار، صامويل "الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر- الموازين والنقود" ضمن كتاب وصف مصر. ترجمة: زهير الشايب. ط١. القارة: مكتبة مدبولي، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، جـ٣، ص٩٢.

(4) Gingiz Orhonlu.a.g.e,S 132

(٥) خلعة التشريف: هي لباس التشريف، ومرادفة لكلمة (القفطان) وهي من الألبسة

=

يُغادر مكة إلى جدة ومنها بحراً إلى سواكن أو مصوع، ففي سنة ١٠٩٦هـ/١٦٨٤م، عرج آغا سواكن إلى مكة عند قدومه من إستانبول وسجل اسمه وأمر تعيينه لدى قاضي مكة، ثم ألبسه أمير مكة الشريف أحمد بن زيد بن محسن[١] (١٠٨٠-١٠٨٢هـ/١٦٦٩-١٦٧١م) - (١٠٩٥-١٠٩٩هـ/ ١٦٨٣-١٦٨٧م) خلعة التشريف[٢]، وكان يُتّبع ذلك الإجراء أيضاً عند عزله، ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م، عندما عرج آغا سواكن أحمد آغا إلى مكة بعد عزله من حكم سواكن، وسجل اسمه، وقرار عزله لدى قاضيها[٣].

كما تتمثل هذه التبعية أيضاً في إرسال جزء من الرسوم الجمركية – بعد تحصيلها في كل من: ميناءي سواكن ومصوع- إلى الخزانة العثمانية في جدة،

=

القديمة المعروفة، وتُرتدى فوق الملابس، وتُعطى للأمراء، والأشراف، والموظفين ذوي المكانة المرموقة في الدولة العثمانية، وهي ذات أنواع متعددة، منها : القماش المعروف بـ (سراسر Seraser)، وفرو السمور الخاص بأشراف مكة، ووصفها عبارة عن ثوب فضفاض، سابغ، مفتوح المقدم، يضم طرفيها حزام من الحرير، أو القطن، ويُلبس فوقها الجبة. انظر : إسماعيل حقي أوزون. مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

(١) الشريف أحمد بن زيد بن محسن: هو أحمد بن زيد بن محسن بن الحسين بن أبي نمي الثاني، كان عهده عهد رخاء وأمان، حيث أخمد الفتن، وأمن البلاد، وضرب بيد من حديد على يد المفسدين، ومن مآثره، عمل حائط على مقبرة مكة في سنة ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م، توفَّى في سنة ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م، وكانت مدة ولايته أربع سنوات. انظر: العصامي، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك. سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي . مصر: المطبعة السلفية، د.ت، جـ٤، ص ص ٥٥٣-٥٦٨. علي بن تاج الدين السنجاري . مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص ص ٥٢٩-٥٦٠. محمد بن علي الطبري . مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص ص ١٢٩-١٣٥.

(٢) علي بن تاج الدين السنجاري . مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص ٥٥٦.

(٣) محمد بن علي الطبري. مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص ٢٤٧.

حيث كان والي جدة يُشرف على ما كان يدره هذان الميناءان من دخل جمركي عن طريق إرسال خمسين جندياً إلى الميناءين؛ لإحضار الدخل، ثم يُجمع بصفته حصيلة جمركية واحدة مع دخل جمرك جدة[١]، وقد بلغ هذا الدخل في سنة ١١٩٨هـ/١٧٨٣م، أحد عشر ألفاً وخمس مئة قرشٍ، تسعة آلاف قرش من ميناء سواكن، وألفين وخمس مئة قرش من ميناء مصوع[٢]، كما تتمثل هذه التبعية أيضاً، أنه في حالة وفاة حاكم ولاية الحبش، تُنقل أمواله وأمتعته إلى جدة، لتُرسل إلى إستانبول بصحبة قافلة الحج الشامية[٣].

كما يوجد في سواكن منصب إداري آخر بجانب منصب (الحاكم العثماني) وهو منصب (شيخ العرب)، ويُسند لأمير الأرتيقا[٤] Artega، الذي يتبع والي

---

(١) علي بن تاج الدين السنجاري. مصدر سبق ذكره، جـ٥، ص ٢٣٣. وانظر : بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٢. Gingiz Orhonlu.a.g.e.,S10

(٢) إستانبول :إرشيف رئاسة الوزراء: تصنيف جودت – مالية، وثيقة رقم ٢٩٧٢٩، بتاريخ سنة ١١٩٩هـ /١٧٨٤م، وسنة ١٢١٠هـ/١٧٩٥م. وانظر: نص الوثيقة في ملحق الوثائق، وثيقة رقم (١) .

(3) Gingiz Orhanlu.a.g.e, S 97

(٤) الأرتيقا: كلمة بشارية تعني أبناء الزعيم، أو الأشراف، أو النبلاء، وهم جماعة من البُجاة، من أبناء الأسر العربية التي هاجرت إلى سواكن عبر البحر الأحمر، من اليابس المقابل مباشرة؛ للاستقرار في الوطن الجديد، وربما وصلت إليها في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، واندمجوا في الحياة الاجتماعية، وتزوجوا من نساء قبائل البجة، فأصبحوا نتاج العنصرين ، وهم أساس أهل سواكن، وقد قفزوا إلى مناصب الولاة للقبائل البجاوية، في ظل النظام الأموي للوراثة، الذي تمارسه عند القبائل الحامية، وعندما دخلوا في نسب ومصاهرة مع البجاة، وصل ابن أخت الزعيم العربي إلى منصب خاله البجاوي بالوراثة (انظر: صلاح الدين الشامي. مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦ وص١٢٨) وقيل : إن هذا اللقب أُطلق على قبيلة (الحدرب البجاوية) ومن معهم من =

جدة شكلياً، ويُعَّين معه إداريين من أفراد القبائل المحلية من قبل الحكومة العثمانية[١]، وتتمثل مهمتهم في العمل معاً مع المسؤول العثماني عن قلعة سواكن العسكرية، وكان مُكلف أن يدفع للحكومة العثمانية سنوياً مئتين وسبعين ألف إردباً[٢] من القمح، بالإضافة إلى دفع مبلغ وقدره ست وثلاثون ألفاً وثلاث عشرة قطعة ذهبية[٣]؛ ونتيجة لتعرض سواكن لهجوم دائم، بسبب الغزوات التي كانت تنظمها القبائل العربية ضد مملكة الفونج الإسلامية فقد خلق ذلك حاجة شديدة لاتخاذ تدابير إدارية وعسكرية جديدة مستمرة في سواكن[٤].

أما عن مقر الآغا العثماني، ومحل إدارته في سواكن، فمنذ وصوله إليها اتفق مع أمير الأرتيقا– صاحب السلطة المحلية – أن تكون إقامته مع أفراد

=

سائر قبائل البجة (الهدندوه، والبشارية، والأمرار وغيرهم)؛ تميزاً لهم عن غيرهم من القبائل . انظر : بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٤. ضرار، محمد صالح. تاريخ السودان (البحر الأحمر – إقليم البجة) بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ص ١٢٢.

(١) يجب التنويه على أن (أمير الأرتيقا) غير (شيخ الأرتيقا) الذي لا علاقة له بالحكومة العثمانية، إنما ينتخبه أفراد قبيلته؛ لتصريف شؤونهم الداخلية فحسب . انظر: بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٥.

(٢) الإردب : مكيال مصري، وهو أكبر وحدة للمكيال بمصر، ويستخدم في الحجاز أيضاً بشكل كبير، وتختلف قيمة الإردب حسب الحبوب التي يكيلها، وكذلك المكان الذي يستخدم فيه، ويساوي أربعة وعشرين صاعاً، أو ست ويبات. انظر: جيرار "موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر" ضمن كتاب وصف مصر. ترجمة. زهير الشايب. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، جـ١، ص٢٨٣.

(3) Gingiz Orhonlu.a.g.e, S111

(4)Ibid, S 107.

الحامية العسكرية بجزيرة سواكن[١]؛ للإشراف على شؤون الميناء، والجمرك، في حين يُقيم أمير الأرتيقا في الضاحية التي تقع على أرض اليابس، والتي تُعرف بـ (القيف) [٢] بصفته مسؤولاً عن أمورها الداخلية مع سائر ضواحي سواكن، وقد أدركت الدولة العثمانية ذلك؛ فأصدرت فرماناً بهذا التقسيم، ويُجدد كلما تعين حاكم جديد على سواكن[٣]، وقد استمر الآغا العثماني يقيم في الجزيرة في قصر الباشا المطل على الخليج تجاه البحر؛ حتى بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي[٤].

ومن الجدير بالذكر أن الآغا العثماني في سواكن، كان مثاراً للإزدراء الشديد من قبل السكان، ولم يكن يحظى بإحترامهم، أو طاعتهم، وكان يتعرض للسب والقذف من السكان، وخاصة البدو؛ ولذلك لم يكن يتجرأ مع جنوده على الخروج من الجزيرة إلى أرض القيف إلاَّ في بعض الأوقات، وقد صرَّح الآغا العثماني للرحالَّة جون لويس بوركهارت[٥] John Lewis Burckhardt، –الذي

---

(١) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٢.

(٢) يقطن هذه الضاحية (القيف) إلى جانب أمير الأرتيقا، أهل سواكن، والتجار السودانيون، بصفتها مقر السوق الرئيس. انظر: بوركهارت. رحلات بوركهارات في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٤.

(٣) محمد صالح ضرار .تاريخ سواكن والبحر الأحمر، ص ٥٣.

(٤) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٥.

(٥) جون لويس بوركهارت: هو رحالة سويسري ، ولد في مدينة لوزان في سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م، وقد بدأ دراسة اللغة العربية ، والكيمياء، والفلك، والطب، وقام بدعم من الجمعية الأفريقية في لندن برحلته إلى الجزيرة العربية في سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م، فسافر إلى بلاد النوبة، ثم سافر من سواكن إلى جدة، وهناك أعلن إسلامه وأخذ اسم الشيخ إبراهيم، وكان ذلك في وقت حملات محمد علي على الحجاز، وقد تنقل بين مكة والمدينة، والطائف، وجدة، وينبع، وقدم وصفاً تفصيلياً لتلك المدن الحجازية، والتقى =

زار سواكن في سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م- قائلاً : «أنه لولا خوف هؤلاء القوم من حملة عسكرية واحدة يرسلها باشا جدة لهم بسهولة، لما ترددوا في خلع طاعة الحكومة العثمانية، والجهر بإستقلالهم؛ إذ أن أدنى مركب حربي يستطيع أن يكره المدينة على التسليم» (١).

أما عن مقر آغا مصوع العثماني، فكان يقيم مع أفراد حاميته العسكرية في جزيرة مصوع، حيث كان يتمتع فيها بسلطة مطلقة، غير أنه لم يكن يتمتع بهذه السلطة في المناطق الداخلية بسبب وقوعها تحت سيطرة نائب أركيكو (٢) IrKiko، الذي يُعين من أفراد القبائل المحلية من قبل والي جدة أيضاً، كما يتولى هذا النائب أيضاً أمر القبائل التي تعيش في الأراضي المنخفضة، الممتدة بين ساحل البحر الأحمر، وهضاب تيجرى Tigre، ويتمتع بحق فرض الضرائب على القوافل التي تدخل الحبشة(٣)؛ ومن ثم فإن العثمانيين لم يكن لهم في

=

بمحمد علي في مدينة الطائف، وقد أُصيب بحمى عنيفة أجبرته على إيقاف خط أسفاره عبر شبه الجزيرة العربية، فسافر من ينبع إلى مصر، وفي حين كان على وشك الالتحاق بالقافلة المتجهة إلى داخل إفريقيا هاجمته الدوسنتاريا، وتوفَّى في القاهرة في سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٧م. وقد تم طبع مذكراته بعد وفاتــه.

انظر :

Angelo pesce. **Jiddah Portrait of an Arabian city**, London: Falcon press, 1976, PP 40-41.

(١) بوركهارت . رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٧.

(٢) أركيكو: قرية تقع إلى الغرب من مصوع، وتبعد عنها حوالي خمسة أميال، وتُعَّد من أهم القرى الموجودة في تلك المنطقة. انظر: الرمال، غسان علي محمد. صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. جدة: دار العلم، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، هامش رقم (٤) ص٢٤٠.

(3) Gingiz Orhonlu.a.g.e, S 134

الحقيقة نفوذ كامل على الساحل الغربي للبحر الأحمر إلاَّ في جزيرتي سواكن ومصوع مقر إقامة الآغيين، أما بقية الساحل فكان نفوذهم فيه ضئيلاً.

وكان مساعدي نائب أركيكو من العسكريين، حيث يخضع هذا التنظيم العسكري لأوامر الكتخدا والسردار[١]. وقد اشتدَّ نفوذ هذا النائب في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، حيث أصبح – بمساعدة العسكريين – من أبرز الشخصيات، التي سيطرت على سواحل الحبشة، وقد وصل نفوذه إلى سواكن، كما كان نفوذه معترف به في هضاب تيجرى، وهو ما كان سبباً لامتداد نفوذ الدولة العثمانية إلى المناطق الواقعة في جوار الحبشة، أما المنطقة الممتدة بين مصوع وأركيكو، فقد سيطرت عليها بعض الشخصيات البارزة، من الجنود المرتبطين بحامية مصوع العسكرية[٢].

وبناءً على ذلك كانت السلطة الإدارية الداخلية في كل من: سواكن ومصوع في تلك المدة، في يد العناصر المحلية بأنظمتها القبلية، والتي تمتعت باستقلال داخلي ذاتي، وأدت دوراً مهماً في استغلال الأمور لصالحها، ولعل عدم اهتمام الدولة العثمانية بشأنها– لإنشغالها في ميادين أخرى– شجع هذه العناصر المحلية على استغلال الموقف لصالحها، وتشكيل قوى سياسية، كان لها اعتبارها داخل كيان الدولة العثمانية؛ فكانت السلطة المحلية الداخلية في سواكن، في يد أمر الأرتيقا، الذي كان له الحق في حكم الضاحية الواقعة على أرض اليابس والمعروفة بـ (القيف) وإدارة شؤونها الداخلية[٣]، وفي مصوع كانت السلطة

---

(١) السردار : كلمة فارسية تتكون من مقطعين (سر) بمعنى الرأس ، و(دار) بمعنى صاحب السردار؛ إذا فالسردار هو قائد الحملة، أو الفرقة العسكرية. انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

(2) Gingiz Orhonlu .a.g.e, S 134

(٣) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٤. وانظر : محمد =

الداخلية في يد نائب أركيكو كما ذُكر سابقاً، وقد استعانت بهم الدولة العثمانية؛ للمساعدة في أعمال الحكومة في تلك المناطق، خاصة في الأعمال المتعلقة بجباية الضرائب، من القبائل المنتشرة على الساحل الغربي للبحر الأحمر، حيث كانوا يتمتعون بحق فرض الضرائب على القوافل التجارية التي تدخل أرض الحبشة، أو القوافل القادمة من بلاد النوبة[١]، كما أوكلت الدولة العثمانية إلى التشكيلات العسكرية لتلك القبائل المحلية مهمة حراسة القرى وطرق القوافل [٢]، وقد كانت الدولة العثمانية تسعى لكسب ودَّ زعماء هؤلاء القبائل؛ فكانت تهدي لأمراء الأرتيقا، وغيرهم من رؤساء القبائل الأخرى ملابس خاصة تُسمى (كسوة شرف) خاصة في المواسم والأعياد، وتتكون من العباءة الشاهية، والقفطان، والطربوش المغربي، والحزام الأحمر المصنوع من الحرير[٣].

وبعد ضعف نفوذ الدولة العثمانية في تلك الجهات في الثلث الأخير من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، لم تعد لها سلطة حقيقية فيها إلاَّ في صورة السيطرة الشكلية البحتة، حيث حلَّ الحكام القبليين محل الحكام العثمانيين فعلياً في حكم تلك الجهات، ولقب كل منهم بـ (النائب) وأصبحوا بمنزلة ملوك على تلك المناطق، واحتفظوا بحكمهم الذاتي بصفتها مناطق تابعة

=

صالح ضرار. تاريخ سواكن والبحر الأحمر، ص ٥٣. ولم تشترك الحكومات المتعاقبة على حكم سواكن مع الأرتيقا في الشؤون الداخلية، أو الاجتماعية، أو القبلية، إلاَّ بعد انضمامها لسلطة الخديوي إسماعيل (١٢٨٠-١٢٩٧هـ /١٨٦٣-١٨٧٩م). انظر: محمد صالح ضرار. تاريخ السودان (البحر الأحمر – إقليم البجة)، ص١١٩.

(1) Gingiz Orhonlu. a.g.e, S 130

(٢) إيفانون، نيقولاي. الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦-١٥٧٤م). ترجمة . يوسف عطا الله . بيروت: دار الفارابي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ١٧١.

(٣) محمد صالح ضرار . تاريخ السودان (البحر الأحمر – إقليم البجة) ، ص ١٢٠.

للسلطة العثمانية مباشرة بعد أن حصلوا منها على فرمان بذلك نظير دفع ضريبة سنوية لها[١]، على الرغم من إصرار الدولة العثمانية على وجود قائمقام[٢] بها بشكل رمزي[٣].

وفي بداية القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي وبالتحديد في سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م، استمرت ولاية الحبش تُدار من قبل الإداريون المحليون بشكل فعلي، إلى جانب الآغيين في مصوع وسواكن، والنائب في أركيكو، ففي سواكن شكلَّ الآغا تنظيمات جديدة، مثل: أمين الخزانة، وأمين الأسلحة، ورئيس الكتاب، كما منح ذاته لقب (باشا) بثلاث أطواغ، أما في مصوع فقد أصبح أمين الجمرك هو صاحب النفوذ الأكبر في إدارة شؤون البلاد، كما أصبحت سواكن مركزاً لولاية الحبش، ومصوع تابعة لها[٤].

أما عن أنظمة التوظيف في ولاية الحبش، خلال الحكم العثماني، فكانت تُنص على ألاَّ يُقبل في دخول المعاش أي موظف وطني، أو أجنبي؛ ولذلك كان الوطنيون يضيفون إلى اسمهم، اسم أي مدينة تركية، مثل : محمد زكي إستانبولي، وبورصلي، وغير ذلك من المدن التركية، وبهذه الطريقة نال أهل سواكن المعاشات، حتى انضمت سواكن للسودان في سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، عندئذ أُلغي نظام الخدمة التركي[٥].

---

(١) نسيم مقار. مشاهدات الرحالة جيمس بروس في السودان ، ص ١٨. وانظر: نيقولاي إيفانون. مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

(٢) القائمقام: هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه، مثل قائمقام الصدارة وقائمقام إستانبول، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية. انظر: سهيل صابان. مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(3) Gingiz Orhonlu. a.g.e, S 178

(4) Ibid, S 138

(٥) محمد صالح ضرار . تاريخ سواكن والبحر الأحمر ، ص ٥٥.

ولم يهتم العثمانيون أثناء تواجدهم في سواكن ومصوع بأحوالهما العمرانية، بل جعلوهما قواعد عسكرية، ومراكز تجارية للحكومة العثمانية في الساحل الغربي للبحر الأحمر، يرفرف فوقهما العلم العثماني[١]؛ إذ كانت مهمتهم الأساسية تحصيل الرسوم الجمركية على التجارة البحرية في سواكن ومصوع، والنزول إلى دائرة الجمرك، عند قدوم السفن التجارية إلى الميناء، وإعطاء الإذن لها بالدخول إلى الميناء، وتفريغ حمولتها من أنواع البضائع، هذا إلى جانب مهمتهم في إقرار الأمن والنظام بها[٢]، وتأمين سلامة وصول قوافل الحج القادمة من شرق ووسط وغرب إفريقيا المتجهة إلى بلاد الحجاز، وتوفير الإعاشة اللازمة لها من الحبوب، وتأمين نقلها بالسفن إلى جدة، تاركين الأمور الداخلية من نواحٍ عمرانية، واجتماعية للمحليين من أهالي البلاد ذاتها[٣].

أما عن علاقة حكام ولاية الحبش بالقوى المحلية؛ فكانت تتأرجح ما بين القوة والضعف تبعاً لقوة الأمير المحلي وازدياد نفوذه، فأما عن علاقة الآغا العثماني في سواكن بأمير الأرتيقا؛ فنظراً لضعف سلطته أمام الأمير، خاصة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فإن علاقته به كانت على وفاق وتعاون في جمع الرسوم الجمركية؛ إذ كان الآغا يساعد الأمير في جمع الرسوم المتحصلة من القوافل القادمة من الداخل في مقابل أن يساعده الأمير في تحصيل الرسوم الجمركية في جزيرة سواكن مقر إقامته[٤].

كما كان يتعاون آغا مصوع مع نائب أركيكو في تحصيل الرسوم الجمركية

---

(١) المرجع السابق ، الصفحة ذاتها.

(٢) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٥. وانظر: نسيم مقار. أحوال السودان الاقتصادية قبل الفتح المصري .د.م: د.ن، د.ت، ص ٢٥.

(3) Gingiz Orhonlu. a.g.e, S 133

(٤) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٥.

أيضاً؛ إذ كان نائب أركيكو يساعد آغا مصوع في تحصيل الرسوم الجمركية في ميناء مصوع مقابل أن يساعده الآغا في تحصيل الرسوم على القوافل التي تدخل أرض الحبشة(١).

أما بخصوص علاقة آغا مصوع بملك الحبشة؛ فنتيجة لتأثر نفوذ الآغا بتدهور قوة الدولة العثمانية من ناحية، وازدياد قوة الأحباش المجاورين له من ناحية أخرى، أخذ الآغا يُفكر في تأمين ذاته وحمايتها، واستغلال أحوال كل من: الطرفين لصالحه؛ وذلك بالتقرَّب نحو جيرانه الأحباش، وبعد أن كوَّن معهم علاقات صداقة، بدأ ينسحب شيئاً فشيئاً عن دفع حصة الخزانة العثمانية في جدة، من دخل جمرك مصوع لواليها، الذي كان على صلة مباشرة بالإدارة المركزية في إستانبول، حتى امتنع عن دفعها بصورة نهائية، وبذلك أصبح الفرمان السلطاني، الذي نصَّ على جمع دخل الجمركين بصفتهما حصيلة جمركية واحدة فرماناً شكلياً، في حين اتفق في الوقت ذاته مع ملك الحبشة أن يدفع له نصف المتحصل من الرسوم الجمركية في ميناء مصوع،مقابل أن يتركه مع حكومته دون التدخل في شؤونه، أو إثارة المشكلات والاضطرابات في منطقته(٢).

---

(1) Gingiz Orhonlu. a.g.e, S130

(٢) كان للأوضاع الطبيعية لمصوع انعكاسات على سياسة نائبها، تجاه كل من: والي وجدة التابع له، وملك الحبشة الذي يجاوره؛ وذلك أن مصوع بحكم موقعها الجغرافي، وأوضاعها الطبيعية، كانت محرومة من = =المياه العذبة، والمواد الغذائية، ما عدا تُلك التي تأتيها من مناطق الحبشة الجبلية، ذلك أن الشريط المنبسط من الأرض التي تقع خلفها، والتي تسمَّى بـ (صحراء السحَّار) خالٍ من السكان، إلاَّ في فترات معينة من السنة حيث تشهد فيها سقوطاً لبعض الأمطار، وتسكنها بشكل مؤقت قبائل رعوية مختلفة، هي : قبائل الطورة، والهازورتا، والشيحو، والدوبا، وكان هؤلاء جميعاً =

إلاَّ أن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً؛ ذلك أنه عندما آلت إمبراطورية الحبشة إلى الملك ميشيل ميخائيل[١] Michael Mikhail، لم يعترف آغا مصوع بحكمه، كما أنه امتنع عن إرسال حصته من نصف الرسوم الجمركية المخصصة له من ميناء مصوع؛ فهدده الملك ميشيل بإرسال حملة عسكرية إلى مصوع؛ لتخريبها، وهو ما أدى إلى هجرة الكثير من التجار المقيمين بها، إلى الساحل الشرقي المقابل في شبه الجزيرة العربية، في حين هاجر بعضهم الآخر إلى إقليم دباروا، وفي تلك الأثناء تمكن والي جدة[٢] من الاتصال بملك الحبشة ميشيل ميخائيل، وطلب منه مساعدته ضد آغا مصوع؛ لدفع نصيب الخزانة العثمانية في جدة من دخل جمرك مصوع، وفي الوقت ذاته أرسل إلى آغا مصوع يخبره بأنه لن يكتفي بذلك فحسب، بل إنه سيُصدر قراراً بمصادرة جميع البضائع

=

يسوقون قطعانهم إلى الأراضي الحبشية بالقرب من المرتفعات، عندما تسقط الأمطار على هذه الجهات في الستة الأشهر الأخرى، خاصة في بلاد تيجرى ، ومن ثم يطول مكوثهم في أراضي الحبشة أكثر من منطقة سحاَّر، وهو ما يُمكَّن ملوك الحبشة من الضغط على مصوع ، عندما يمتنع نائبها عن دفع حصتهم من الرسوم الجمركية التي خصصها لهم من ميناء مصوع؛ وذلك بمنع المؤن والمياه العذبة في أراضيهم من وصولها إلى مصوع، بالإضافة إلى قطع المياه عن حاميتها العسكرية، وفي الوقت الذي يجدون فيه أن هذه الجهات من المناعة بحيث يتعذر عليهم الاستيلاء عليها؛ فإنهم ينهبون ما امتدت إليه أيديهم من المواشي، والأمتعة، كما يحرقون الأكواخ (المنازل المصنوعة من القش). انظر : نسيم مقار. مشاهدات الرحالة جيمس بروس في السودان، ص ص ١٨-١٩.

(١) لم تقف الباحثة على سنوات حكمه وترجمته في المصادر والمراجع التي بين يديها.

(٢) لم تقف الباحثة على اسمه وسنوات حكمه وترجمته في المصادر والمراجع التي بين يديها.

التي يرسلها التجار إلى وكلائهم في مصوع؛ لتسويقها، ومن يخالف هذا الأمر من التجار؛ فسوف يقبض عليه، وقد أرفق بهذا التهديد، الفرمان الصادر من الإدارة المركزية في إستانبول بضرورة إعادة نصيب الخزانة العثمانية في جدة، إلى جانب بعض الهدايا المعتاد إرسالها من آغا مصوع، إلى إستانبول عن طريق والي جدة[١].

وكما يتأثر الآغا العثماني في ولاية الحبش، بقوة نفوذ القوى المحلية المسيطرة على شؤون الولاية الداخلية، أو ضعفها، فإنه أيضاً يتأثر بقوة نفوذ والي جدة، كما يتأثر بضعفه؛ فعندما تولى الشريف غالب بن مساعد حكم إمارة مكة، وازداد نفوذه في الحجاز، تضاءل أمامه نفوذ والي جدة وسلطته وهو ما شجع الآغا في سواكن على محاولة الاستقلال عن والي جدة، بعد أن أدرك ضعف نفوذه في الحجاز أمام تزايد سلطة أمير مكة الشريف غالب وقوته، وعلى النقيض من ذلك، عندما استولى محمد علي على السلطة في الحجاز في سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، وُعين ابنه إبراهيم باشا (١٢٣٢-١٢٥٦هـ/١٨١٦-١٨٤٠م) والياً على جدة، مع إشرافه على ولاية الحبش، أدرك آغا سواكن قوة نفوذ محمد علي وابنه؛ فدخل في مفاوضات معهما، تقضي أن يستمد سلطته من والي جدة، ويقع تحت إشرافه المباشر، ويُمنح – بصفة عامة – سلطة جمع العوائد الجمركية في منطقة الضاحية (القيف) التي يفرضها أمراء الأرتيقا على القوافل القادمة من الداخل، وقد قُدرت سنوياً في بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي بأربعين آقة[٢] ذهب تقريباً، أي ما يعادل ثمان مئة ريال سنوياً، حيث إنه

(١) نسيم مقار. مشاهدات الرحالة جيمس بروس في السودان، ص ١٩.

(٢) الآقة: وحدة وزن عثمانية معروفة في كل المناطق، وتزن أربع مئة درهم، وتساوي اثنتين وثلاثين أوقية .انظر: فالترهنتس. المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري. ترجمة . كامل العسيلي. الأردن: منشورات الجامعة الأردنية، د.ت، ص ١٩.

قد توقف عن دفع أي شيءٍ من هذا الامتياز، لوالي جدة، وأمير مكة السابقين لعدة سنوات[١].

أما عن علاقة أمير مكة بولاية الحبش، فقد بدأت في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، وبالتحديد في سنة ٩٨٧هـ/١٥٧٠م، عندما رفع والي الحبش سليمان باشا[٢] (٩٨٧هـ/١٥٧٠م)، تقريره إلى إستانبول، راجياً فيه تعيين أمير مكة الشريف محمد بن أبي نمي على بعض تلك الجهات في تلك الولاية، وقد صدرت الأوامر بتمكين أمير مكة في النواحي المشار إليها[٣]، كما تمثلت مظاهر إشراف أمراء مكة على ولاية الحبش في تقديم المعونات اللازمة من الجند والعتاد والجياد لواليها، خاصة في حالة عجز والي مصر، عن توفير مثل هذه الاحتياجات الطارئة من مصر، ومن ذلك ما حدث في سنة ١٠٠٢هـ/١٥٩٣م، عندما عرض والي مصر أحمد باشا الحافظ[٤] (٩٩٩-١٠٠٣هـ/١٥٩٠-١٥٩٥م) على إستانبول، أنه عقب وفاة والي الحبش[٥]، طلب

(١) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٤.

(٢) لم تجد الباحثة ترجمة له.

(٣) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة. دفتر رقم ١٢، بتاريخ شهر ذي الحجة في سنة ٩٧٨هـ /الموافق شهر إبريل في سنة ١٥٧١م، ص ٢٦٢.

(٤) أحمد باشا الحافظ : استمر والياً على مصر أربع سنوات، كان عهده عهد رخاء وأمان؛ فكان محباً للعلم والعلماء، وضرب بيد من حديد على يد المفسدين، وقطاع الطرق من الأعراب، ومن مآثره: بناء سحابة في طريق مكة ؛ لسقيا الحجاج، وأوقف عليها الوكالة والحوانيت، والمنازل المشهورة ببولاق، انظر: عبدالغني، أحمد شلبي. أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشوات. تحقيق. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم. ط٢، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ١٥٦.

(٥) ربما يكون والي الحبش الوارد ذكره هو : خداوردي باشا (٩٩٧-١٠٠٢هـ/١٥٨٨-١٥٩٣م).

من مصر توفير أعداد كافية من الجنود، والبارود، والسلاح، وغيرها من الاحتياجات، ولما كان والي مصر يعجز عن توفير مثل هذه الاحتياجات في ذلك الوقت، فإنه يحيط مركز الدولة علماً بالأمر، وبناءً على ذلك صدرت الأوامر لأمير مكة الشريف حسن بن أبي نمي[١] (٩٩٢-١٠١٠هـ/١٥٨٤-١٦٠١م) بتقديم المعونات اللازمة لوالي الحبش[٢].

إلاَّ أن دور أمراء مكة ونفوذهم على ولاية الحبش، قد خفَّت مظاهره في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، خاصة في النصف الثاني منه؛ وذلك لانشغالهم بالحروب شبه الدائمة فيما بينهم؛ للوصول إلى حكم الإمارة، وانصَّب اهتمامهم في الحصول على نصيبهم من واردات الجمرك في كل من: ميناءي سواكن ومصوع، حيث كان لأمير مكة نصف واردات جمرك جدة، كما كان له نصف واردات جمركي سواكن ومصوع، فكان يُرسل من طرفه بعض الجنود للسفر بحراً من جدة إلى هذه الموانىء؛ لإحضار نصيبهم من وارداتها الجمركية، ومن ذلك ما حدث في سنة ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م، عندما أرسل أمير مكة الشريف غالب بن مساعد مئة جندي إلى ميناءي سواكن ومصوع؛ لجمع المتحْصل منها في هذه السنة [٣].

---

(١) الشريف حسن بن أبي نمي : هو حسن بن أبي نمي بن بركات بن محمد بن بركات بن حسن بن عجلان، كان عهده عهد رخاء واستقرار توفَّى في سنة ١٠١٠هـ/١٦٠١م . انظر: عبدالملك بن حسين العصامي. مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص ص ٣٣٧-٣٦١. محمد بن علي الطبري . مصدر سبق ذكره، جـ١، ص ص ٥٦٣-٥٦٤.

(٢) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء : دفتر المهمة ، دفتر رقم ٧٢، بتاريخ شهر رمضان في سنة ١٠٠٢هـ/الموافق شهر مايو في سنة ١٥٩٣م، ص ٣١٢.

(1) Ali Bey Elabbassi, **Travels of Ali bey in Morcco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria, and Turkey, between the years 1803 and 1807**, London, 1816, VII. P 142.

وكما حاول ولاة جدة نهب جمرك جدة، والاستيلاء على نصيب أمير مكة منه، حاولوا أيضاً الاستيلاء على نصيبه من واردات جمركي ميناءي سواكن ومصوع، والاستئثار به دون أمير مكة، كما تعدى الأمر إلى محاولة نهب المناطق المجاورة للميناءين، والاستيلاء على رسوم القوافل التجارية القادمة من المناطق الداخلية في اتجاهها للتصدير، ومن ذلك ما حدث في سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م، عندما أرسل والي جدة[١] مئتي جندي لسواكن، تمكنوا من نهب منطقة الضاحية (القيف)، واعترضوا طريق القوافل التجارية، القادمة من الداخل، ولكن سرعان ما حاصرهم البدو لبعض الوقت في منزل الآغا العثماني، وبعض المنازل المجاورة له، ولم يسمحوا لهم بالتقدم؛ فاضطروا للعودة من حيث أتوا[٢].

(٢)- وضع الحامية العسكرية العثمانية في ولاية الحبش في ظل الارتباط الإداري الجديد:

منذ تأسيس ولاية الحبش، كان جيشها يؤمن من مصر على شكل متطوعين، يعملون في الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات، وكان عددهم ثلاث مئة جندي، مئة جندي من أوجاق التفنكجيان السَّواري[٣]، ومئتين من

---

(١) لم يذكر بوركهارت اسم والي جدة، وفي هذه السنة كان واليها طوسون بن محمد علي باشا (١٢٢٧-١٢٣٢هـ/١٨١٢-١٨١٦م) وضمت إليه ولاية الحبش كما تذكر السالنامة الحجازية، ص ١٢٩.

(٢) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٧.

(٣) أوجاق التفنكجيان السَّواري: التفنكجيان كلمة فارسية، وهي جمع كلمة (تفنكجي) و(تفنك) وهي كلمة تركية تعني البندقية، و(جي) أداة النسب للصنعة، ومن ثم (التفنكجي) في التركية هو صانع البندقية، ومصلحها إذا عطلت، وأطلقت أيضاً على حملة البنادق من الجند (انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص٥٥) وقد =

أوجـاق الإنكشارية[١]، ومعظمهم من الجنود المرتبطين بخدمات مع ولاية أخرى، وكان حاكم الولاية في بعض الأحيان يُحدد عدد الجنود الذين تحتاج إليهم الولاية قبل ذهابهم إليها، وكان يُرسل هؤلاء الجند من مصر على رأس جاويش[٢]،

=

اشترط عليهم قانون نامة مصر، التدريب الكافي؛ لإجادة الرمي بالبنادق، ولإتمام التدريب على أكمل وجه، كان يوفر لهم من العلوفات والبارود ما يكفيهم شهرياً. للمزيد من المعلومات. انظر: القانوني، سليمان. قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر. ترجمة. أحمد فؤاد متولي. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، باب فرقة التفنكجيان السواري، ص ص ١٣-١٦.

(١) أوجاف الإنكشارية: كلمة تركية، وهي تعريف كلمة (يكجري) وتتكون من مقطعين (يكي) بمعنى جديد، و(جري) بمعنى العسكر، ومن ثم يصبح معنى (يكجري) العسكر الجديد، والإنكشارية، جيش من المشاة، أُنشيء في عهد السلطان أورخان (٧٢٦-٧٦١هـ/١٣٢٥-١٣٥٩م) وكانت نواته من أهل الفتوة في الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان، وبالإضافة إلى مشاركتهم في الحروب، كانت لهم وظائف داخلية، منها: حراسة الديوان الهمايوني أثناء الاجتماعات، والمحافظة على الأمن في إستانبول، وبعد تزايد عددهم، وضُعت فرق منهم في حاميات الولايات، وقد امتازوا في بداية عهدهم بالقوة والشجاعة (انظر: قانون نامة مصر ، باب فرقة مستحفظان قلعة مصر، ص ص ١٩-٢٠) وقد ألغي هذا الأوجاق في بداية القرن الثالث عشر الهجري /التاسع عشر الميلادي، في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) بعد رفضهم كل محاولات الإصلاح والتدريب على فنون القتال الحديثة. انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(٢) جاويش : كلمة تركية، مشتقة من المقطع التركي Cav، الذي يدل على معنى الصياح والنداء، والصوت ، والصيت، والجاويش منصب عسكري يطلق على أنواع مختلفة من الجند(انظر: أحمد السعيد سليمان. مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩-٦٤) ويقومون بعدة وظائف مختلفة، منها : خدمة الديوان الهمايوني، والخدمة في السفن البحرية، والعمل بصفتهم دليل في الحروب، كما يشكلون الحرس الخاص بالسلطان (انظر: سهيل

=

وتدون أسمائهم في دفتر خاص بعد مقابلتهم شخصياً[١]، وكانوا يحصلون على علوفاتهم، من الخزانة المصرية، وقد كانت رواتبهم تفوق رواتب الجند في ولايات الدولة الأخرى، وتُدفع من خزانة ولاية الحبش. أما الذين كانوا يأتون من مصر بصفتهم حُراساً تدفع رواتبهم من خزانة مصر، كما تُدفع الرسوم التي تتقاضى من البهارات إلى قادة الجند في تلك النواحي، وفي سواكن، كانت تُخصص إيرادات عملية استخراج اللؤلؤ – والتي تتم لمدة أربعة أشهر – وتقدر بأربعة آلاف قطعة ذهبية، في سدَّ نفقات الجيش، أما عن الخيول اللازمة للفرسان؛ فكان يتم تأمينها عن طريق أمير مكة، وإمام اليمن على الدوام[٢]، وقد استمرت الأوضاع المالية للجند بهذا الشكل؛ حتى بعد أن استقروا في الولاية بشكل دائم، وتصاهروا مع سكان البلاد، وأنجبوا أطفالاً؛ إذا استمر هؤلاء الجند جيل بعد جيل يحصلون على ما كان يحصل عليه آباؤهم من قبل [٣].

وقد تزايد هذا العدد من الجند بعد انضمام ولاية الحبش للإدارة العثمانية في جدة؛ إذ أنه بعد تزايد النفوذ الأوروبي – خاصة النفوذ الإنجليزي– ومحاولة الاتصال بالقوى المحلية، لإقامة نوع من العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين، أضحى على الدولة العثمانية حماية سواحلها الشرقية والغربية، وإحباط

=

صابان . مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٠–٨١) وقد تشكلت هذه الفرقة عقب إعلان قانون نامة مصر في سنة ٩٣١هـ/١٥٢٤م من بقايا المماليك المهزومين، ثم أُستبدلوا بأفراد أوجاقي الكوكليان أو التفنكجيان، ثم فُتح بعد ذلك لاستقبال أصحاب الخبرة والدراية من رجال الدولة العسكريين. للمزيد من المعلومات. انظر: قانون نامة مصر . باب فرقة جاويشان مصر، ص ص ٢٧–٢٨.

(1) Gingiz Orhonlu. a.g.e. SS 116- 117 S 120.

(2) Ibid. SS 116-121

(٣) نسيم مقار . مشاهدات الرحالة جيمس بروس في السودان، ص ١٨.

محاولات التغلغل الأوروبي في المنطقة؛ فقامت بمضاعفة عدد الجنود المقيمين في ولاية الحبش، وتدعيم قواعدها العسكرية بقطع الإسطول البحري؛ لمراقبة السفن الأوروبية من جهة، وإحباط محاولات القرصنة البحرية من جهة أخرى، كما أن هناك عاملاً آخر أدى إلى ضرورة تدعيم الدولة العثمانية لقواتها العسكرية في ولاية الحبش في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وهو محاولات حكام ولاية الحبش من الآغوات، الاستقلال بنفوذهم عن والي جدة – الحاكم الفعلي على تلك الجهات– خاصة مع ضعف نفوذ الوالي وسلطته أمام ازدياد قوة الأمراء الأشرف، وقد تمثلت تلك المحاولات في الامتناع عن دفع نصيب الخزانة العثمانية في جدة من واردات جمركي ميناءي مصوع وسواكن.

وإلى جانب هؤلاء الجنود النظاميين، كان الآغا في ولاية الحبش يمتلك بعض القوات غير النظامية من الجنود المرتزقة من اليمن، الذين كانوا بمنزلة الحرس الخاص له، مثله في ذلك مثل أمير مكة، وكان يدفع أجورهم من موارده الخاصة، وكان هؤلاء الجنود يساعدون الآغا في تحصيل الرسوم الجمركية على السفن القادمة من جهة البحر، كما يعملون بصفتهم ضباط، أو جواسيس ؛ لمعرفة العدد الحقيقي للبضائع، أو الرقيق، الذي تحمله القوافل، وذلك لتقدير الرسوم الجمركية عليها بشكل صحيح، ومنع التجار من إخفاء بعض السلع التجارية؛ للتهرب من دفع الرسوم المطلوبة عليها(١).

كما خصصت الدولة العثمانية – إلى جانب القوات البرية – قوات أمنية بحرية؛ لحماية السواحل، حيث أوكلت حماية السواحل الشمالية لولاية الحبش إلى قبودان ميناء السويس، في حين أُسندت حماية السواحل الجنوبية لقبودان ميناء

(١) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٦.

المخُا اليمني، وبعد الانسحاب العثماني من اليمن في سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م، أصبحت تلك الجهات أيضاً تحت إشراف قبودان السويس، وقد تم تخصيص عدد من السفن العاملة في ميناء السويس لنقل المواد والجنود بين ميناء السويس، وميناءي ولاية الحبش (سواكن، ومصوع)، وكانت تُصنع السفن في ميناء السويس دعماً لذلك، كما كانت يومية قبودان السويس، المشرف على تلك السواحل ستون قطعة نقدية، وكانت عملية ترميم هذه السفن تتم في ميناء السويس، وقد تمثلت مهمة هذه القوات البحرية، في حماية السواحل، ومراقبة الأوضاع الأمنية، وعدم السماح للسفن بالوصول لميناءي ولاية الحبش دون إذن مسبق منها[١].

ومن الجدير بالذكر، أن ولاة الحبش في تلك المدة، كانوا يستنجدون بوالي جدة؛ لمساعدتهم في التغلب على الثورات والقلاقل، التي كانت تواجههم من أصحاب القوى المحلية، عن طريق إمدادهم بالجنود والعتاد، كما حدث لحاكم سواكن مصطفى آغا[٢] عندما أرسل لوالي جدة مصطفى باشا البوسني[٣]

(1) Gingiz Orhonlu. a.g.e, SS 125-127

(٢) مصطفى آغا: هو كتخدا مصطفى باشا، أرسلهُ مصطفى باشا لحكم سواكن بصفته متسلماً للمنصب لحين قدومه، وعندما وصل إلى سواكن أقام في قصر الباشا، وقد بدأ حكمه بممارسة أساليب الظلم والاضطهاد للسكان، كما ساءت علاقته بالتجار والشخصيات البارزة في الولاية، الأمر الذي أدى إلى اتحاد الطرفين فقبضوا عليه، وحبسوه في القلعة العسكرية في سواكن، وعينوا مكانه شخصاً بارزاً من سكان الولاية يدعى (درويش آغا). انظر: Gengiz Orhonlu. A.g.e. SS 90-91.

(٣) مصطفى باشا البوسني: تولى حكم ولاية الحبش مرتين، وقد حدث في عهده تمرد كتخداه ومتسلمة لمنصب الولاية (مصطفى آغا) إلى جانب الحاكم المحلي (درويش آغا) وبعد تسلمه مقاليد الأمور، عمل على إقرار الأمن والنظام بها بالقضاء على جميع حركات التمرد والعصيان، وإالغاء ما قرره متسلمه من تحصيل الرسوم نقداً. انظر: Cengiz Orhonlu. a.g.e, SS 90-91.

(١٠٦٣-١٠٧٠هـ/١٦٥٢-١٦٥٩م) – (١٠٧٥-١٠٨٢هـ/ ١٦٦٤-١٦٧١م) لمساعدته في إخماد تمرد درويش آغا، الذي عينه سكان الولاية في حكم سواكن بدلاً منه[١]. فاستجاب والي جدة مصطفى باشا لنجدة حاكم سواكن ووصل إلى سواكن بمرافقة بعض أفراد القوات العسكرية من جدة ومكة، لحلّ هذه المشكلة بالطرق السلمية، فأرسل مبعوثين لدرويش آغا، للتفاهم معه، إلاَّ أن الأخير قتل هؤلاء المبعوثين جميعاً، فقام مصطفى باشا بمساعدة مئتي جندي من القوات العسكرية، ومدفعتين بمحاصرة القلعة العسكرية في سواكن، إلاَّ أنه فشل في الاستيلاء عليها، بسبب تصدي جيش الولاية له، ومنعه من دخول القلعة، وعلى إثر ذلك اضطر مصطفى باشا للعودة إلى جدة، ومن هنا أرسل لوالي مصر محمد باشا يخبره بالأوضاع المتردية في ولاية الحبش، ونباء على ذلك جهَّز والي مصر قوة عسكرية قوامها ألفا جندي من جنود مصر تحت إمرة القائد أحمد بك البوسني للقضاء على تمرد حكام ولاية الحبش، وجُهِّزت هذه القوة بالعتاد والمدفعيات، وأُرسلت عبر السفن من ميناء السويش إلى ميناء سواكن. وقد مرت في طريقها بميناء جدة، وهناك انضم إليهم والي الحبش المُعين (مصطفى باشا) ووصلوا إلى سواكن، وانتصروا على درويش آغا، ودخل مصطفى باشا قصر الحكم في سواكن، وأمر بتغيير بعض الأنظمة في الولاية، وإعادة الاستقرار إليها[٢].

كما كانت ولاية الحبش ضمن ولايات الدولة العثمانية، التي يُرسل إليها الشباب الأتراك طبقاً لنظام التجنيد البوليسي (الجندرمة)؛ إذ كانت الحكومة العثمانية تأخذ شاباً من كل عائلة تركية من متطوعيها، ما لا يقل تقريباً عن ثلاثين متطوعاً من العائلات في كل مدينة، ثم يُرسلون إلى ولاياتها؛ للإقامة فيها

(1) Ibid. SS 89-91

(٢) محمد باشا: لم تقد الباحثة على سنوات حكمه، أو ترجمة له سوى أنه تولى حكم مصر في عهد السلطان مراد الربع (١٠٤٩-١٠٥٨/١٦٣٩-١٦٤٨م). انظر: دحلان، أحمد بن زيني. تاريخ الدولة الإسلامية بالجداول المرضية، ص ١٠٦.

بصفة دائمة[١].

وعلى أية حال، فقد اندمج أفراد القوات العسكرية في ولاية الحبش في الحياة الاجتماعية؛ فتصاهروا مع السكان الأصليين، وأصبحت تربطهم بهم صلات القربى[٢]، وهو ما أدى إلى خلق طبقة اجتماعية جديدة؛ لذلك لا يوجد قبيلة من قبائل البجة خاصة إلاَّ وفيها من نسل هؤلاء الأتراك، ويتوظف بنوهم حالما تخلوا الوظائف بحكم الوراثة، ومع اندماجهم في الحياة الاجتماعية، كانوا ينسون مهمتهم الأساسية في بعض الأحيان، فتضعف قوتهم وهيبتهم، وهو ما أدى إلى طمع المتمردين في تحقيق أهدافهم في تلك الجهات[٣].

أما عن القلاع العسكرية في ولاية الحبش؛ فكانت كغيرها من القلاع في ولايات الدولة الأخرى، مزودة بالجنود والمدافع، ومحاطة بالأسوار والخنادق والأبراج، وكان أهمها، قلعة سواكن، وهي قلعة قوية بُنيت في عهد أزدمر باشا، مربعة الشكل، ومحاطة بسور ذو أربعة أضلاع، وبها خندق، وعدد من الأبراج العالية، كما يوجد بها عدد من الجنود البيادة (المشاة) ومعداتهم من الأسلحة والمدافع والبارود، وكانت تزود بهذه الاحتياجات العسكرية من ولاية مصر، التي يُصَّدر إليها مباشرة من إستانبول[٤]، وقد استطاعت هذه القلعة أن تدفع الغزوات، التي تُنظم من قبل بعض القبائل المرتبطة بدولة الفونج، وقد جُددَّت في فترات

---

(١) محمد صالح ضرار . تاريخ سواكن والبحر الأحمر، ص ٥٥.

(٢) بوركهارت. رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان، ص ٣٤٧. وانظر: نسيم مقار. مشاهدات الرحالة جيمس بروس في السودان، ص ١٨.

(٣) محمد صالح ضرار . تاريخ سواكن والبحر الأحمر، ص ٥٣. وانظر : Gingiz Orhonlu. a.g.e, S130

(٤) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة، دفتر رقم ٧٢، بتاريخ شهر رمضان في سنة ١٠٠٢هـ/الموافق شهر مايو في سنة ١٥٩٣م، ص ص ٣١١-٣١٢.

متباعدة[١].

أما قلعة مصوع العسكرية، فقد بُنيت لعدة أسباب مهمة، منها : حماية الجهة الجنوبية للولاية ضد أي غزو داخلي أو خارجي من جهة البحر، كما أن المسافة بين سواكن ودباروا، كانت تبلغ مسيرة خمسة وعشرون يوماً، ومن ثم يتعذر الذهاب والإياب بينهما دون المرور بمصوع، هذا إلى جانب الاستفادة من القلعة في السيطرة على القبائل المتمردة في جنوب الحبشة، خاصة قبائل الجالا[٢]، إلاَّ أن هذه القلعة، كانت تتعرض للخراب باستمرار؛ بسبب العمليات العسكرية التي يقوم بها ملوك الحبشة ضد حاكم مصوع، كما بُنيت قلعة عسكرية أخرى في أركيكو، وأخرى في دباروا، بعد سيطرة العثمانيين عليها؛ بسبب موقعها الاستراتيجي بصفتها نقطة انطلاق للتحركات العسكرية؛ للنفاذ إلى داخل أراضي الحبشة، كما أُتخذت هذه المدينة وقلعتها مركز لولاية الحبش لمدة قصيرة، كما تم بناء قلعة عسكرية أخرى في ميناء عصب[٣]، وكان على والي مصر تأمين مبلغ

(1) Gingiz Orhonlu.a.g.e, S 121

(٢) قبائل الجالا: هي قبائل حبشية ، تقطن جنوب الحبشة ، بالقرب من مدينة هرر، وتتصف بالوحشية، وشدة البأس، وصل إليها الإسلام منذ القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، بعد ظهور الإمارات الإسلامية في شرق إفريقيا، وفي الجنوب الشرقي من الحبشة، ودعّم هذا الوجود الإسلامي، هجرة بعض الجماعات الإسلامية إليها، وتأسيس الإمارات الإسلامية، وعندما سيطرت قبائل الجالا على الحكم في تلك الجهات، انتشر الإسلام بين قبائل التجرى في القسم الشمالي من هضبة الحبشة، كما كان لغزوات أحمد القرين في إمارة هرر أكبر الأثر في نشر الإسلام بين قبائل الجالا، والشعوب المجاورة، هذا إلى جانب الجهود التي قام بها التجار المسلمون، الذين كانوا يترددون على بلاد الحبشة للبيع والشراء. للمزيد من المعلومات . انظر: عابدين، عبدالمجيد. بين الحبشة والعرب. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، د.ت ، ص ص ١٨٦-٢٠١.

(٣) ميناء عصب: ميناء مهم يقع بين ميناءي مصوع وزيلع على الساحل الغربي للبحر الأحمر. انظر: حسين مؤنس. مرجع سبق ذكره، خريطة رقم (١٦٠) ص ٣٣٣.

قدره أربعون ألف قطعة ذهبية، لصيانة هذه القلاع العسكرية، وتوفير جميع إحتياجاتها لمدة سنة واحدة، بالإضافة إلى إرسال مئتي فارس، وثلاث مئة من المشاة لهذه القلاع[١]، كما كانت تؤمن احتياجات قلعة مصوع أيضاً من المعدات والحبوب من جدة واليمن[٢].

(٣)- ضعف النفوذ العثماني في ولاية الحبش في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي :

على الرغم من أهمية ولاية الحبش ودورها في تطبيق السياسة العثمانية على الساحل الغربي للبحر الأحمر، إلاّ أن هذا الدور تضاءل في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي؛ بسبب تدهور أوضاعها العسكرية، والمالية، فمن الناحية العسكرية، أدى اندماج الجنود في الحياة الاجتماعية، وإنشغالهم بأمور أخرى كالتجارة مثلاً، إلى إنصرافهم عن مهمتهم الأساسية، المتمثلة في إقرار الأمن والنظام، وتطبيق قرارات الدولة، وخير دليل على تسلل الضعف إلى أفراد تلك القوات العسكرية، استنجاد حكام الولاية بوالي جدة؛ لمساعدتهم في التغلب على الثورات والقلاقل، وتمرد سكان الولاية من أفراد القوى المحلية آنذاك، كما حدث في عهد حاكم سواكن مصطفى آغا، عندما طلب مساندة والي جدة؛ للقضاء على تمرد درويش آغا[٣].

أما بخصوص تدهور أوضاعها المالية، فقد قلّت عائداتها الجمركية إلى حد ما؛ وذلك بسبب تسلط الآغوات، وزعماء القوى المحلية على كثير من إيرادات الجمرك، حيث أصبحت القوة الحقيقية في يد من يتسلط على إيراد الجمرك بدليل أن الآغا في كثير من الأحيان، كان يمتنع عن دفع نصيب الإدارة

---

(١) إستانبول : إرشيف رئاسة الوزراء: دفتر المهمة. دفتر رقم ٤٨، الحكم رقم ٤١٤، غير مؤرخة، ص١٤٩.

(2**)** Gingiz Orhonlu. a.g.e, S104 SS 121-126

(3**)** Ibid, SS 89-91

العثمانية في جدة من دخل جمركي ميناءي سواكن ومصوع؛ ويرجع ذلك إلى ضعف نفوذ ولاة جدة في تلك الجهات من جهة، وتسلط حكامها في اتباع الأساليب غير الشرعية؛ لرفع إيرادات الولاية، خاصة في مصوع، بعد انقطاع التجارة من أرض الحبشة؛ بسبب المعارك شبه الدائمة في الحبشة[١] من جهة أخرى، ومن ثم لم يعُد للسلطة العثمانية في تلك الجهات إلاّ السيطرة الصورية، وعلى وجه الخصوص في الربع الأخير من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وكان هذا التدهور في السلطة العثمانية، ومدى تمكنها من تلك الجهات، كفيلاً بوقوع السواحل الغربية للبحر الأحمر في قبضة السيطرة الفعلية للعناصر المحلية، التي حرصت على فرض سلطتها على المناطق التي تحكمها، وتوسيع معاملاتها التجارية مع الدول الأوروبية، التي تزايد نفوذها في البحر الأحمر آنذاك؛ حتى وصلت إلى ميناء السويس شمالاً، وقد شجع هذا الوضع القائم في الولاية، القوى الأوروبية؛ لتوسيع اتصالها مباشرة بأمراء الساحل، عن طريق مبعوثين يمثلونها؛ لتبادل نوع من العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين[٢].

(1) Ibid, S 137
(2) Gingiz Orhonlu. a.g. e, S 135

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولاً: نتائج الدراسة:

- ترجع علاقة العرب بالساحل الإفريقي منذ أقدم العصور؛ بحكم موقعه الجغرافي؛ إذ يفصل بينهما البحر الأحمر، وهو بحر ضيق، فكان من الطبيعي أن تهاجر إليه القبائل العربية، خاصة أن الأحوال الاقتصادية في الساحل الشرقي كانت ذات بيئة طاردة؛ ولذا استقرت كثير من القبائل العربية في الساحل الإفريقي، واشتغلوا بصفتهم وسطاء في التجارة.
- لم تكن الصلات بين سواكن والحجاز من الناحية الإدارية وليدة العصر العثماني، بل كانت مظاهرها موجودة قبل قرنين من وصول العثمانيين إلى المشرق العربي؛ إذ كانت السلطة الإدارية بها مرتبطة بنفوذ أمير مكة، بدليل ما ذكره الرحالَّة محمد بن عبدالله بن بطوطة، أنه عند قدومه إلى سواكن في سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٤م، كان سلطانها هو الشريف زيد بن أمير مكة آنذاك محمد بن حسن بن أبي نمي.
- تُعَّد سيطرة الدولة العثمانية على السواحل الغربية للبحر الأحمر، هدفاً أساسياً من أهداف سياستها في هذا البحر عامة، وتنفيذاً لتلك السياسة، أرسلت الدولة حملة عسكرية؛ لإخضاع السواحل الشرقية لإفريقيا بقيادة أزدمر باشا، والتي نجحت في إخضاع تلك السواحل للسيادة العثمانية، وتأسيس ما عرف بـ (ولاية الحبش).
- منذ تأسيس ولاية الحبش، وضمها لولايات الدولة العثمانية، كُلّف والي مصر بالإشراف على تلك المنطقة من الناحية السياسية، والإدارية، والمالية، لمدة قرنين من الزمان (القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين / السادس عشر والسابع عشر الميلاديين)، حتى عندما تم توجيهها لبعض ولاة جدة في بعض سنوات القرنيين المذكورين كما ورد في السالنامة الحجازية، إلاَّ أن ذلك

التوجيه كان شكلياً، وبشكل متقطع، وعلى فترات متباعدة دون أن يكون لولاة جدة أدنى سلطة فعلية في تلك الجهات. أما في القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، فقد تم الربط بين جدة، وولاية الحبش بصورة مباشرة، وبصفة مستمرة، وأصبح والي جدة هو صاحب السيادة الفعلية في الولاية، ويديرها عن طريق المتسلَّم الملقب بـ (الآغا)، وذلك للأسباب التي ذُكرت سابقاً.

- كان للتشكيل الإداري الجديد لولاية الحبش، وربطها بجدة مباشرة، انعكاساته على الوضع الإداري لجدة في الدولة العثمانية، إذ أصبحت جدة بعد هذا القرار الإداري بدرجة ولاية عثمانية تُدار بوساطة الباشا العثماني المعين مباشرة من الإدارة المركزية في إستانبول برتبة (وزير) ولقب (باشا).
- من خلال ارتباط ولاية الحبش بمصر طوال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، يتبَّين مكانة مصر، وأهميتها لهذه المناطق في مركز الدولة العثمانية، حيث حازت مصر على أهمية قصوى، ومكانة عظيمة بين ولايات الدولة في الشرق، حيث كانت ممثلة للدولة العثمانية في تلك الجهات، ومطبّقة لسياستها فيها، وكانت تعمل بصفتها حلقة وصل بين الإدارة المركزية في إستانبول، وبين ولاياتها الشرقية، وقد ساعدها على احتلال هذه المكانة، موقعها المتوسط بين ولايات الدولة، والروابط التاريخية والحضارية التي تربطها مع تلك الولايات، إلى جانب مواردها الاقتصادية والعسكرية الغنية.
- كان لاستقرار أحوال مصر الإدارية والمالية، تأثيرٌ مباشرٌ على الأوضاع في ولاية الحبش، كما كان للأوضاع الأمنية المضطربة باستمرار في هذه الولاية، انعكاس على أحوال ولاية مصر الإدارية والمالية أيضاً.

- أُطلق على الحاكم العثماني الموفد لحكم ولاية الحبش (الآغا) في حين أُطلق اسم (النائب) على الزعيم المحلِّي المعاون للحكومة العثمانية في تلك الجهات، خاصة في إقرار الأمن، وتحصيل الرسوم الجمركية.
- أن الآغا – ممثل الحكومة العثمانية في ولاية الحبش– كان أقل رتبة من والي جدة؛ إذ أنه لم يكن له حق في رفع أي نوع من أنواع الطوغ الخاصة بالحاكم العثماني، والتي كان يرفعها حكام الولايات الأخرى من الصناجق، والأمراء، والوزراء .
- لم يكن للعثمانيين على الساحل الغربي للبحر الأحمر – بإستثناء ميناءي سواكن ومصوع – سوى نفوذ ضئيل؛ إذ أن الحاكمين العثمانيين في كل من: سواكن ومصوع، لم يكونا يتمتعان بسلطة مطلقة، سوى في الجزيرتين – مقر إقامتهما– أما الإقليم الساحلي؛ فكان تحت سلطة القوى المحلية ونفوذها، المتمثلة في أمير الأرتيقا في سواكن، ونائب أركيكو في مصوع.
- أدى تراخي القبضة العثمانية على السواحل الغربية للبحر الأحمر، خاصة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، إلى بروز قوة الزعماء المحليين، الذين استغلوا تراجع نفوذ الدولة العثمانية في تلك الجهات فاسترعوا اهتمامها، وثبتوا مواقعهم السياسية، والإدارية، والعسكرية من خلالها، وشكلوا قوى سياسية كان لها اعتبارها داخل كيان الدولة العثمانية، وحصلوا منها على اعتراف رسمي يبقيهم بصفتهم سلالات حاكمة في تلك الجهات، بشرط دفع ضريبة سنوية لها.

ثانياً: توصيات الدراسة:

- إجراء المزيد من الدراسات التاريخية لولاية الحبش، التي لم تنل حظها من الدراسة والتحقيق بشكل كاف، وتوجيه طلابنا وطالباتنا في الدراسات العليا إلى دراسة المواضيع المتعلقة بكافة ولايات الدولة العثمانية في المشرق والمغرب العربي ضمن توجهات الخطط والمقررات والأبحاث المتعلقة بـ(الدولة العثمانية والعالم العربي) .
- تحفيز الاهتمام بدراسة الموانئ والمدن التاريخية القديمة مثل (مدينة جدة وميناؤها) من خلال تأكيد أن التراث امتداد وأساس للتطور المستقبلي، وأن التراث كلمة عامة تشمل مواقع الآثار والتاريخ الإسلامي بجميع جوانبه بما في ذلك توجهاته ومدارسه المعاصرة.
- تحفيز الاهتمام بدراسة المدن ذات التاريخ القديم العريق كمدينة جدة، وتفعيل مساهمتها في التنمية الثقافية والاقتصادية، كونها عنصر متجدد يستمد عراقته من الماضي ليسهم في انطلاقة حضارية عريقة وتحريك الوعي الوطني والعربي والإسلامي بصفة عامة.

مصادر الدراسة ومراجعها

أولاً: الوثائق:

(١)-الوثائق غير المنشورة:

(أ)-الوثائق المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول:

- **جودت -مالية:**
- وثيقة رقم ٢٩٧٢٩، بتاريخ سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م، وسنة ١٢١٠هـ/١٧٩٥م.
- **دفتر الرسائل:**
- رقم ٥.
- رقم ٨.
- **دفاتر المهمة:**
- دفتر رقم ٤٦، الحكم رقم ٤٩٩، غير مؤرخة.
- دفتر رقم ٤٨، الحكم رقم ٤١٤، غير مؤرخة.
- دفتر رقم ٧، الحكم رقم ١٦٣١، بتاريخ اليوم الخامس من شهر محرم في سنة ٩٤٩هـ/ الموافق اليوم السابع عشر من شهر إبريل في سنة ١٥٤٢هـ.
- دفتر رقم ٧، بتاريخ شهر شوال في سنة ٩٧٥هـ/ الموافق شهر مارس في سنة ١٥٦٨م.
- دفتر رقم ١٤، بتاريخ شهر رجب في سنة ٩٧٨هـ/الموافق شهر نوفمبر في سنة ١٥٧٠م.
- دفتر رقم ١٢، بتاريخ شهر ذي الحجة في سنة ٩٧٨هـ/ الموافق شهر إبريل في سنة ١٥٧١م.
- دفتر رقم ٢٦، الحكم رقم ٧٢٦، بتاريخ شهر ذي القعدة في سنة ٩٨٣هـ/الموافق شهر فبراير في سنة ١٥٧٥م.
- دفتر رقم ٣، بتاريخ شهر جمادي الآخرة في سنة ٩٨٤هـ/الموفق شهر سبتمبر في سنة ١٥٧٦م.

- دفتر رقم ٢٧، بتاريخ شهر رجب في سنة ٩٨٤هـ/ الموافق شهر سبتمبر في سنة ١٥٧٦م.
- دفتر رقم ٤٦، بتاريخ شهر رمضان في سنة ٩٨٩هـ/ الموافق شهر سبتمبر في سنة ١٥٨١م.
- دفتر رقم ٤٨، بتاريخ شهر ربيع الثاني في سنة ٩٩٠هـ/ الموافق شهر إبريل في سنة ١٥٨٢م.
- دفتر رقم ٤٨، بتاريخ شهر ذي الحجة في سنة ٩٩٠هـ/الموافق شهر ديسمبر في سنة ١٥٨٢م.
- دفتر رقم ٧٢، بتاريخ شهر رمضان في سنة ١٠٠٢هـ/ الموافق شهر مايو في سنة ١٥٩٣م.
- دفتر رقم ٧٥، بتاريخ شهر رمضان في سنة ١٠١٣هـ/ الموافق شهر مايو في سنة ١٦٠٤م.
- دفتر رقم ١١٢، بتاريخ أواخر شهر جمادي الأولى في سنة ١١١٣هـ/ الموافق اليوم العاشر من شهر نوفمبر في سنة ١٧٠١م.
- **كامل كبجي:**
- وثيقة رقم ٢٢٥، بتاريخ شهر ربيع الأول في سنة ٩٨١هـ/ الموافق شهر يوليو في سنة ١٥٧٣م.
- **الكتب السلطانية:**
- كتاب رقم ٥.

(ب)–الوثائق المحفوظة في أرشيف دارة الملك عبدالعزيز بالرياض:

- **مجموعة الوثائق التركية:**
- وثيقة رقم د/١١–١، بتاريخ سنة ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م.

(٢) الوثائق المنشورة:

- السالنامة الحجازية. ط٢، مكة المكرمة: المطبعة الميرية، ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، وتاريخ ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م.
- قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر. ترجمة .أحمد فؤاد متولي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

ثانياً: المخطوطات:

- دحلان، أحمد بن زيني (٠٠٠ – ١٣٠٤هـ/ ٠٠٠– ١٨٨٦م). تاريخ الدول الإسلامية بالجداول المرضية. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم خاص ١٣٧، وعام ٢١٨٤.

ثالثاً: المصادر المطبوعة:

(أ) المصادر العربية:

- السنجاري، علي بن تاج الدين بن تقي الدين (١٠٥٧–١١٢٥هـ/١٦٤٧–١٧١٣م).

مناهج الكرم في أخبار مكة وولاة الحرم. دراسة وتحقيق. ماجدة فيصل زكريا. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩٨هـ/١٩٩٨م، جـ٤–٥.

- الطبري، محمد بن علي بن فضل (١١٠٠–١١٧٣هـ/١٦٨٨–١٧٥٩م).

تاريخ مكة المسمى (إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن). تحقيق. محسن محمد حسن سليم. ط١. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، د.ت، جـ١–٢.

- عبدالغني، أحمد شلبي (٠٠٠–١١٥٠هـ/ ٠٠٠–١٧٣٧م).

أوضح الإشارات فيمن تولى مصر والقاهرة من الوزراء والباشوات. تحقيق .عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم. ط٢. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- العصامي، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك (١٠٤٩-١١١١هـ/١٦٣٩-١٦٩٩م).

سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي. مصر: المطبعة السلفية، د.ت، جـ٤.

- النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد بن محمد (٩١٧-٩٩٠هـ/١٥١١-١٥٨٢م).

البرق اليماني في الفتح العثماني. الرياض: دار اليمامة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

(ب) المصادر المعربة:

- برنار، صامويل (من علماء الحملة الفرنسية).

"الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر – الموازين والنقود" ضمن كتاب وصف مصر. ترجمة. زهير الشايب. ط١. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، جـ٣.

- بوركهارت، جون لويس (رحالة سويسري).

رحلات إلى شبه الجزيرة العربية. ترجمة. هتاف عبدالله. ط١. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

رحلات بوركهارت إلى بلاد النوبة والسودان. ترجمة .فؤاد أندراوس. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٧م.

رابعاً: المراجع:

(أ) – المراجع العربية:

- الإسكندري، عمر، حسن، سليم.

تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر. ط٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- بركات، مصطفى (الدكتور).

الألقاب والوظائف العثمانية. القاهرة: دار غريب للنشر، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- الرمال، غسان علي محمد.

صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. جدة: دار العلم، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

- سليمان، أحمد السعيد (دكتور).

تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل. القاهرة، دار المعارف، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- السيد، سيد محمد.

مصر في العصر العثماني في القرن(١٦) دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية المالية والعسكرية. ط١، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- الشامي، صلاح الدين (الدكتور).

الموانىء السودانية– دراسة في الجغرافية التاريخية. السودان: الإدارة العامة للثقافة، د.ت.

- صابان، سهيل (الدكتور).

المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية. الرياض: مطبوعات الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- ضرار، محمد صالح.

تاريخ سواكن والبحر الأحمر. الخرطوم : الدار السودانية للكتب،د.ت .

تاريخ السودان (البحر الأحمر – إقليم البجة) بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة،١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

- عابدين، عبدالمجيد (الدكتور).

بين الحبشة والمغرب. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، د.ت.

- عبداللطيف، ليلى (الدكتورة).

الإدارة في مصر في العصر العثماني. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس،

١٣٩٩هـ/١٩٧٨م.

- القوصي، عطية (الدكتور).

تاريخ دولة الكتوز الإسلامية. ط١. القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

- مقار، نسيم (الدكتور).
- أحوال السودان الاقتصادية قبل الفتح المصري. د.م: د.ن، د.ت.
- الرحالة الأجانب في السودان (١٧٣٠–١٨٥١م). ط١. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٤١٥هـ/١٩٨٥م.
- مؤنس، حسين (الدكتور).

أطلس تاريخ الإسلامي. ط١. القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- موسى، محمد بن حسن بن عقيل (الشريف)

المختار من الرحلات الحجازية إلى مكة والمدينة المنورة. جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، جـ١.

المويلحي، إبراهيم.

الفلاح والأرض في العصر العثماني. ط١. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

(ب)–المراجع المعربة:

- أوزون، إسماعيل حقي.

أمراء مكة في العهد العثماني. ترجمة. خليل مراد. البصرة: جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- ايفاتون، نيقولاي.

الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦–١٥٧٤م) . ترجمة. يوسف عطاالله. بيروت: دار الفارابي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- جب، هاملتون، بووين، هارولد.

المجتمع الإسلامي والغرب . ترجمة. أحمد عبدالرحيم مصطفى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، جـ١.

- ريمون، أندرنه.

الولايات العربية (القرن السادس عشر– القرن الثامن عشر) . ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية. إشراف روبير مانتران. ترجمة. بشير السباعي. ط١. القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م،جـ١ .

- هنتس، فالتر.

المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري. ترجمة. كامل العسلي. الأردن: منشورات الجامعة الأردنية، د.ت.

- يانج، جورج.

تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل . ترجمة علي أحمد شكري. ط٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

خامساً: البحوث المنشورة:

- دياب، أحمد إبراهيم (الدكتور).

((العلاقة بين جدة وسواكن التي كانت تابعة لولاية جدة في فترة الحكم العثماني)) ضمن البحوث المقدمة إلى الندوة العالمية الأولى لدراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية. الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، جـ٢.

سادساً: المصادر الأجنبية:

- Ali Bey Elabbassi, **Travels of Ali bey in Morcco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia, Syria, and Turkey, between the years 1803 and 1807**, London0.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

- Angelo pesce. **Jiddah Portrait of an Arabian city**, London: Falcon press, 1976.
- .Panl. **A history of the Beja tribes of the sudan**. Cambridge.

- Gengiz Orhanlu. Habes **Eyalet. Istanbul**: Edebiyat fakultersi Matbaasi, 1977.
- Stan Ford Shaw . **Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution**, Combridge, 1964.

ملاحق الدراسة

أولاً: ملحق الوثائق :

وثيقة رقم (١)

تاريخها : سنة ١١٩٩هـ/١٧٨٤م، وسنة ١٢١٠هـ/١٧٩٥م.
موضوعها: (١)- واردات جمرك ميناء جدة من البضائع المختلفة القادمة من الهند واليمن، ومقدار الرسوم الجمركية المحصلة عليها، ونصيب كل من: أمير مكة ووالي جدة منها، بالإضافة إلى أوجه صرفها المختلفة.
(٢) -مقدار الرسوم الجمركية المحصلة من ميناءي سواكن ومصوع ونصيب كل من: أمير مكة ووالي جدة منها .
مصدرها :إستانبول: إرشيف رئاسة الوزراء. تصنيف جودت - مالية، وثيقة رقم ٢٩٧٢٩.

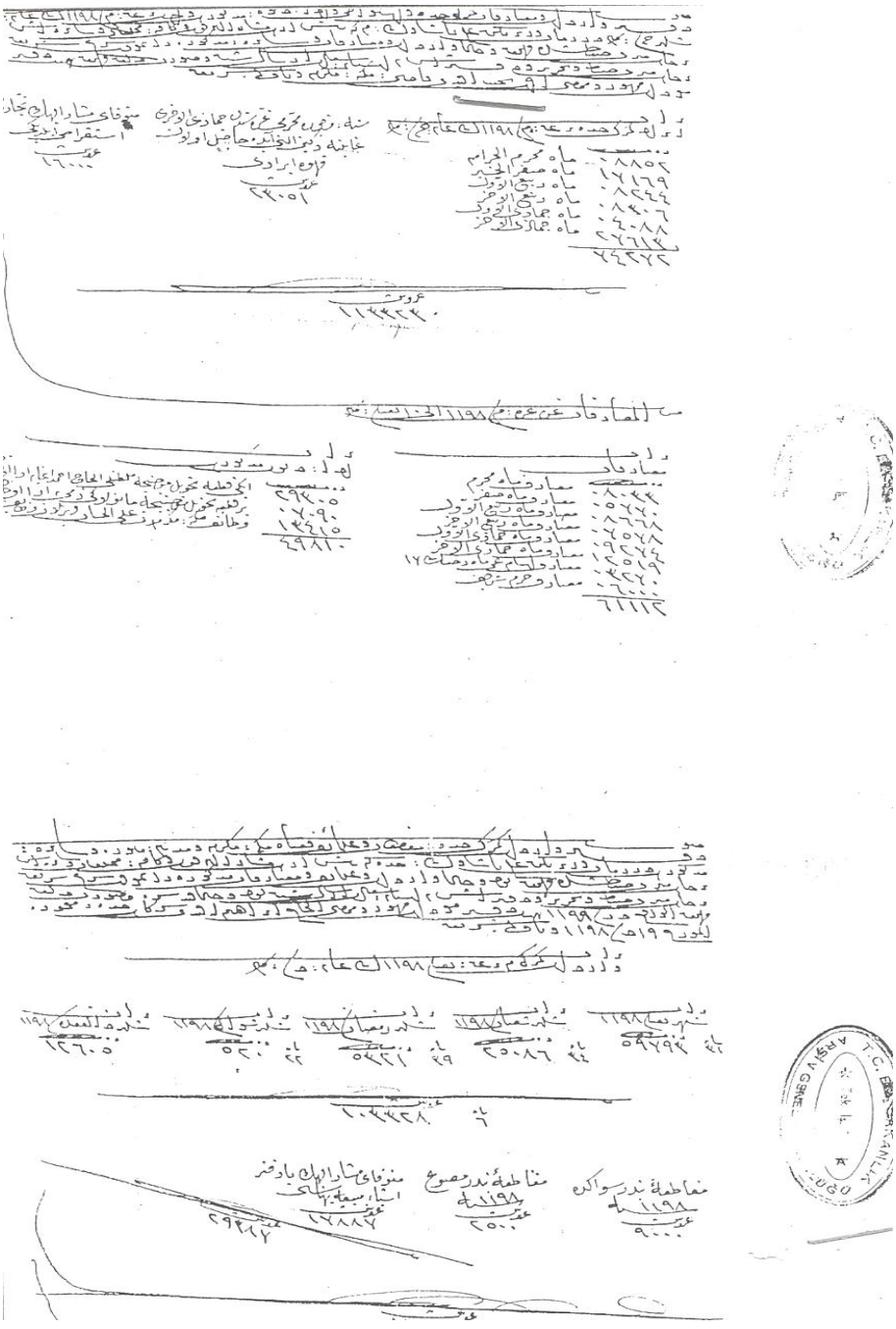

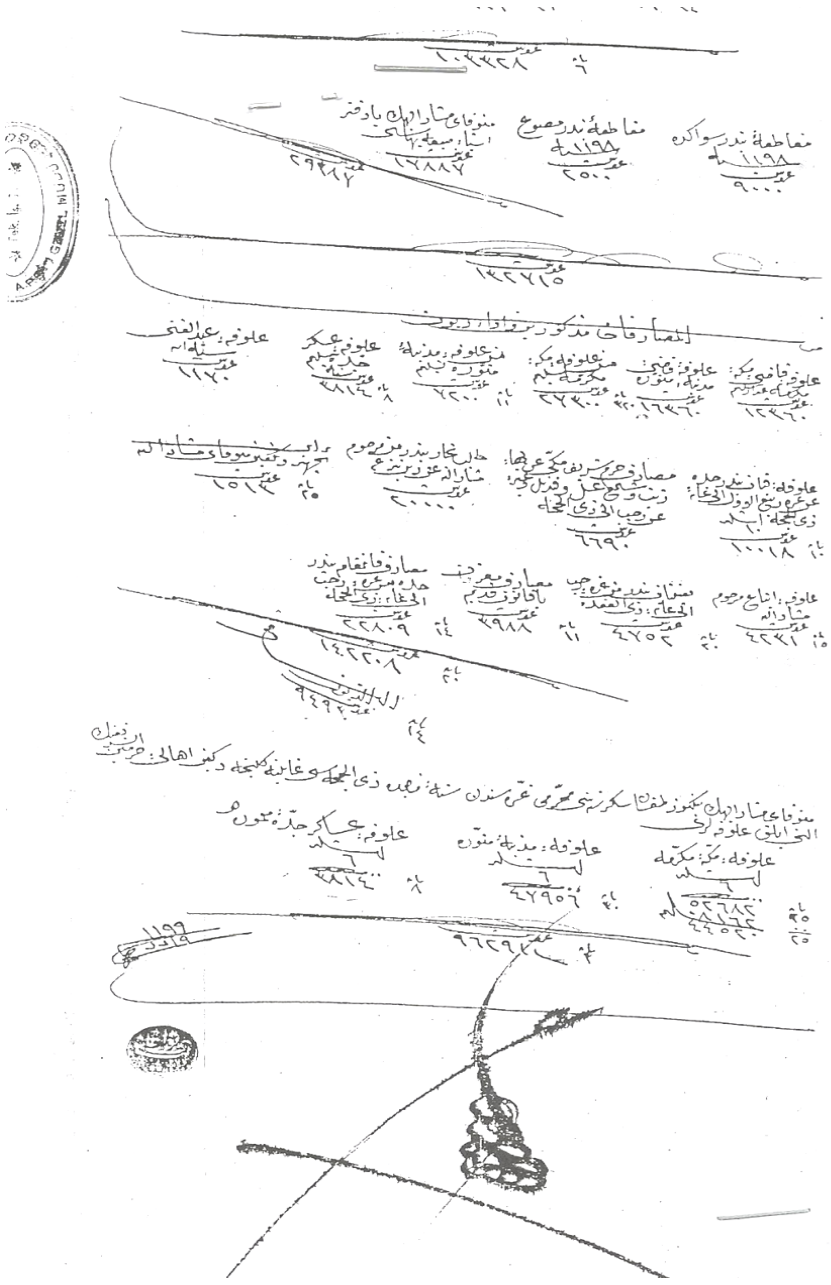

١٠٥٦٦	شريف مشار اليهلو طرفندن كدرلنه تخصيص علوفه سي
٠٤٤٢٠	مشار اليهلو كنجي ارنلوكه شيخ سليمان زعمنلو علوفه سي
٠١١٢٠	مشار اليهلو نجاتي خواجغانلو علوفه سي
٠٠١٦٨	مشار اليهلو باش عربي كاتبلو علوفه سي
٠١١٥٨	مشار اليهك ديوان كاتبلرنلو علوفه سي
٦٦٤٨٢	

اولدقده محرراً وبريلهجك وظيفه خورين ايراد كلوب جدول مكتوبه ترتيب وتحريره بسطوراسامي ذكر اولنان

١٥٤٩٠	مكه مكرمه اهالسنه محرراً
١٠٦٢٠	مدينه منوره اهالسنه محرراً
٠١٥٥٨	علوفه قاضي جده
٠٢٨٢٨	علوفه عسكر جده
٠١٨٢٠	علوفه شيخ جنتي مكه
٠٠٤١٦	علوفه مفتي حنفي مكه
٢٢٧٤٢	
٠٤٠٠	علوفه سيد ابوبكر علوي
٠٠٤٠٨	علوفه نايب حرم
٠٢٩٢٢	علوفه اولاد ابن السعود زيدي
٠١٨٢٦	علوفه اولاد خسرو اغا كتخداي جده
٠٠٢٤٠	علوفه ترجمان خورين
٤٠١٤٨	
٠٤١٥	علوفه عرعفري
٠١٢٠٢٢	علوفه خضيناق جده
٠٠٢٠٨	سرمتار مزوره جي باشي
٠٠٩٦٠	مكه مكرمه يه ماء سبيل ويريدن رفيق نايبي وكيل
٠١٨٧٢	علوفه عين عرفات
٦٤٢٧٦	
٠١٢٠	مكه مكرمه ده مولد اطفاله ويرلن
٠٠٥٠٤	عمال مكه مكرمه برخاج دفعه ذه
٠١١٢٥٠	مكه مكرمه قاضسي مولدنا افندي حضرتلرنه باراتي
٠١١٢٥٠	مدينه منوره قاضسي مولدنا افندي حضرتلرنه باراتي
٠٢٤٠٠٠	جده قائقامقلرنلو مصرفي
١١٢٤٠٠	
٠٦٤٨٢	شريف مشار اليهلو ونوابلرنلو بروجه بالا نقل كرده

ثانيا: ملحق الصور:

صوره رقم (١)

جدة القديمة داخل سورها [١]

(١) أمانة مدينة جدة. جدة القديمة التاريخ والمعاصرة، د. ت، ص ص ٢٤-٢٥.

● جدة ومساحتها كيلو متر مربع قبل التطور والعمران.

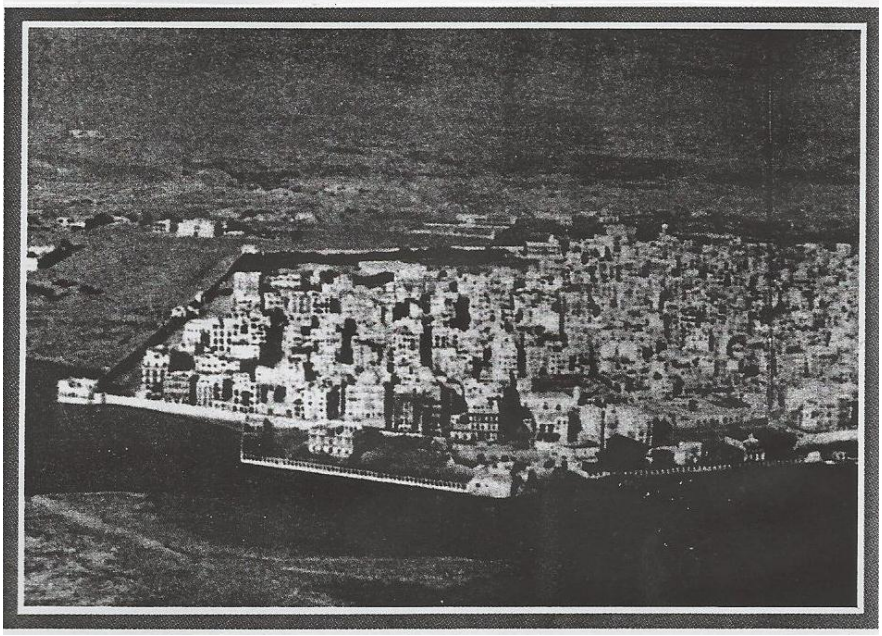

صوره رقم (٢)

باب مكة (أحد أبواب جدة القديمة) [١]

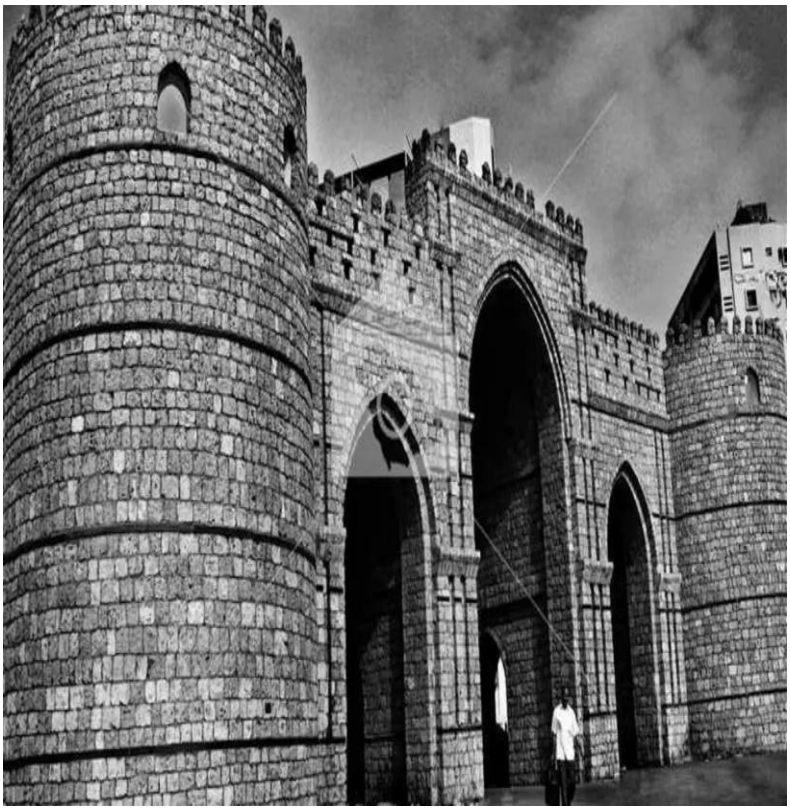

(١) ويكيبيديا.

صوره رقم (٣)

سواكن التاريخية[١]

(١) ويكيبيديا.

صوره رقم (٤)

بوابة سواكن التاريخية[١]

(١) ويكيبيديا.

صوره رقم (٥)

مصوع قديماً [١]

(١) ويكيبيديا.